ثحبلا ةهجاو.docx

01 مقر ءادإ.docx

02 مقر ءادإ.docx

ريدقتو ركش.docx

ةمدقم.docx

ةمدقملا.docx

يناثلا و لوألا لصفلا.docx

ةمتاخ.docx

عجارملا ةمئاق.docx

سرهفلا.docx

وزارةالتعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلاقات الدولية و المنظمات الاقتصادية الدولية

الموضوع:

المنظمات الدولية الغير الحكومية كفاعل جديد في العلاقات الدولية

- إعداد الطلبة:

- شيباني نوال
- اسويلم ابراهيم اتفرح

- الأستاذة المشرف:

* بخدة سفيان

السنةالدراسية 2014-2015

إهداء

بسم الله عزوجل الدي بفظله وقدرته تمكنت من اجراء هدا البحت لأهدي موضوع بحثي هذا و دراستي التي تطلبت مني بذل جهد كبير طوال السنة الجامعية إلى

والدي العزيز(عبد القادر) رحمه الله و إلى أمي الغالية(زهرة) و إخوتي(شهرزاد.فاطيمة.نصر الدين)، و إلى صديق أعز علي (سفيان) الذي ساعدني كثيرا في إنجاز مذكرتي كما أهديها إلى جميع أحبائي و أقاربي دون استثناء و إلى الأجيال القادمة بإذن الله تعالى

"نوال"

إهداء

"بسم الله عليه توكلت و
فوظت امري اليه "-أهدي
مذكرتي إلى والدي
العزيزوالى امي و إلى
إخوتي و أحبائي و إلى كافة
شعب الصحراء الغربية

"اسويلم ابراهيم اتفرح"

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بخدة الذي قام بتأطير هذا العمل و على النصائح و الارشادات التي يسدينا بها فأسأل الله عز و جل ان يجعلها في ميزان حسناته و إلى كل الأساتذة الذين درسونا في السنة النظرية دون استثناء و إلى عمال مكتبة الكلية الذين ساعدونا في إيجاد الكتب التي تكون موضوع دراستنا

و أشكر كثيرا زملائي و أصدقائي الذين وقفوا معي و ساندوني خلال فترة بحثي و عملي.

مقدمة

المقدمة:

من المعلوم أن كل دولة لها علاقات و صلات تربطها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصالح و احتياجات المواطنين المنتمين لإقليمها في مختلف المجالات من جهة و سعي الدولة لأن تصبح أقوى و محل للتنافس مع الدول الأخرى من جهة أخرى، فيحاول كل طرف أن يعمل جاهزا على تعزيز علاقاته مع الطرف الآخر، و هذا ما يعرف بالعلاقات الدولية، حيث يوجد مجموعة من الدول تربطهم روابط مشتركة و مختلفة في اطار القانون الدولي.

فبتطور تلك العلاقات داخل المجتمع الدولي ظهر ما يسمى بالمنظمات الدولية الغير الحكومية نتيجة لزيادة عدد الموضوعات التي تدخل في دائرة الأفراد و الهيئات الغير الحكومية و نظرا لانعدام وجود سلطة دولية مركزية دفع بهذه المنظمات على إظهار الحقيقة التي تتمثل في عدم قدرة الدولية تلبية الحاجات الانسانية في مختلف الميادين فهذه المنظمات جاءت كرد فعل على الانتهاكات التي بدأ يشهدها المجتمع الدولي.

يتمثل ارتباط وجود المنظمات الدولية الغير الحكومية بوجود و تطور المجتمع الدولي و تطور قواعد القانون الدولي العام و امتدادها إلى مجالات و موضوعات كانت من وقت قريب خاضعة للقوانين الداخلية للدول و ما تهتم به هذه المنظمات على مستوى العالم، فقد أصبحت تمثل شريكا فعالا للدول، حيث كثر ازدياد هذه المنظمات لتحدد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة، فالترابط المتزايد المقترن جزئيا بالتحسينات في مجالي تكنولوجيا الاتصالات و النقل ساهم في إنشاء آلاف المنظمات و الوكالات و المجموعات المختصة.

تطورت المنظمات الدولية غير الحكومية فأصبحت بمثابة مؤسسات لها إطارها السياسي و لها أهدافها الذاتية و قواعد تعمل بموجبها فإنه يلاحظ زيادة عددها و تأثيراتها على القرارات الدولية، بل و على نظرية القانون الدولي و تمتلك كل واحدة منها مهارات و قدرات في هذا الشأن، فغالبا هذه المنظمات تمثل قوة يحسب لها حساب بتمتعها بسلطة التأثير في السياسة.

فالمنظمات الدولية الغير الحكومية هي إحدى القوى الجديدة في النظام الدولي المعاصر و فاعل جديد و مؤثر في العلاقات الدولية و أضحت لها سمات قانونية و هكذا قد تمكنت هذه المنظمات من التصدي للمشكلات المختلفة التي تتأثر في إطار البحث في المجالات الانسانية المختلفة، و تنوعت الجهود التي بذلتها و تباينت صور نشاطها على النطاق العالمي الذي يمتد ليشمل جميع دول العالم.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث طبيعة موضوعها باعتبارها فاعلا جديدا في العلاقات الدولية حيث أن الأوساط الدولية بدأت تركز على ضرورة إفساح المجال أمام المنظمات الدولية الغير الحكومية من أجل أن تشارك مع بقية أطراف المجتمع في إدارة الشؤون العامة و أن تضطلع بنشاطها في أكثر مجالات الحياة أهمية و تأثيرا.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة فهم ماهية و دور المنظمات الدولية الغير الحكومية فب إطار القانون الدولي و ما هي الأسباب و الظروف التي فسحت المجال لهذه المنظمات لأن تظهر على الساحة الدولية كفاعل جديد فضلا عن توضيح و تحليل الآليات و الأنشطة التي تلجأ إليها حول الدور الفعال الذي تلعبه في الدول التي تعاني من أزمات و حروب و كوارث.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

1- **الذاتية**: السبب الرئيسي لاختيارنا هذا الموضوع هو الرغبة في معرفة ماهية المنظمات الدولية الغير الحكومية و كيف ظهرت على صعيد العلاقات الدولية من حيث دراسة كل الجوانب المتعلقة بهذه المنظمات قانونيا و دوليا.

2- **الموضوعية**: يعود السبب في تعرضنا لهذه الدراسة هو البحث عن الدور الذي جعل المنظمات الدولية الغير الحكومية تظهر في المجتمع الدولي حتى تمكنت أن تصبح فاعلا جديدا في العلاقات الدولية و تنادي بها جميع الأوساط الدولية.

3- الاشكالية:

- ما مدى فعالية المنظمات الدولية الغير الحكومية على صعيد العلاقات الدولية؟ و ما هي المجالات و الأنشطة التي قامت بها على المستوى الدولي؟.
- هل إكتسبت المنظمات الدولية الغير الحكومية الصفة القانونية و الدولية بصفة تامة؟ و على أي أساس قامت هذه المنظمات؟

- ما المقصود بالمنظمات الدولية الغير الحكومية؟ و ما هي معالم التطور الحاصلة في نشأتها و تطورها؟ و ما هي العناصر التي تدخل في تكوينها؟
- و هل تتميز هذه المنظمات عن غيرها من المنظمات الدولية الأخرى؟

الفرضيات:

- يمكن اعتبار المنظمات الدولية الغير الحكومية سلاح فعال في المجتمع الدولي.
- تقوم المنظمات الدولية الغير الحكومية بتقديم المساعدات في الدول التي تعاني من الحروب و الكوارث و الأزمات و أيضا المحتاجين.
- يمكن القول أنها تتماشى من اجل تحقيق أهدافها التي نشأت من أجلها و هو ما جعل الكثير من الدول تساهم هاته المنظمات على النهوض حتى تصبح فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية.
- كلما كانت هناك جهود مبذولة من طرف المنظمات الدولية الغير الحكومية في سبيل المبادئ الانسانية كلما كان هناك تجسيدا في مكانتها الدولية.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في كتابة دراستنا هذه على المنهج الاستقرائي و التحليلي الذي يقوم على دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع و تحليلها و كذلك استعراض الآراء الفقهية التي طرحت حول الموضوع و مناقشتها للوقوف على الرأي الراجح منها، فضلا عن الأنشطة المتنوعة و المختلفة التي تقوم بها هذه المنظمات على الصعيد الدولي و تحليل قراراتها الدولية.

اعتمدنا في دراستنا على بعض الدراسات التي اهتمت بالموضوع من بينها الكتب و بعض المذكرات إضافة إلى المواقع الالكترونية بينما نحن قمنا بدراسة بعض النماذج كنوع من أنواع المنظمات الدولية الغير الحكومية و ما هو نشاط و هدف كل نموذج.

محتويات الدراسة:

من أجل الاحاطة بموضوع هذه الدراسة من كل جوانبها فقد ارتأينا تقسيمها إلى فضلين تسبقهما مقدمة تعقبها خاتمة.

يبين الفصل الأول الاطار المفاهيمي للدراسة في ثلاث مباحث سيتناول المبحث الأول مفهوم المنظمات الدولية الغير الحكومية و تطورها و أنواعها.

و سوف نتناول في المبحث الثاني تكوين المنظمات الدولة الغير الحكومية من حيث خصائصها و أهم نشاطاتها و شروطها.

بينما سوف نتناول في المبحث الثالث الطابع القانوني للمنظمات الدولية الغير الحكومية، حيث يقتصر على دراستنا للمكانة التي منحتها الأمم المتحدة للمنظمات الدولية الغير الحكومية دوليا إضافة إلى العلاقة التي تربط هذه المنظمات الدولية الأخرى، و أخيرا أوجه الاختلاف بين المنظمات الدولية الغير الحكومية و المنظمات الدولية الحكومية.

اما الفصل الثاني فسوف نوضح فيه بعض النماذج المقترحة للمنظمات الدولية الغير الحكومية و لتوضيح ذلك سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث سنبين في المبحث الأول نموذج "الصليب الأحمر" من حيث التأسيس و صيغته الدولية و أهدافه.

فيما سنتناول في المبحث الثاني "منظمة العفو الدولية" كنموذج من حيث طبيعتها و أهدافها و ظروف تأسيسها.

أما المبحث الثالث سنتناول دراسة أهم العراقيل و التحديات التي واجهت المنظمات الدولية الغير الحكومية و ما هي أهم الحلول التي تحول دون ذلك و لاستكمال الفائدة من هذه الدراسة فقد انتهينا بخاتمة موضحين فيها أهم الاستنتاجات و التوجيهات التي سوف نتوصل إليها.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للمنظمات الغير الحكومية.

تعتبر المنظمات الغير الحكومية تنظيمات أو جمعيات أو اتحادات قومية يتعدى نشاطها نطاق الدولة الواحدة و رغم غياب الإجماع حول تعريفها فإنها أضحت حقيقة في المجتمع الدولي و تشكل قوة خاصة لها دورها و تأثيرها على الحياة الدولية.

و في هذا الفصل سنحاول التعرف على المنظمات الغير الحكومية و المبادئ الأساسية التي قامت عليها، و أوجه الاختلاف بينها و بين المنظمات الدولية الحكومية.

و في هذا الصدد سنحاول بالدراسة تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث سنتناول في المبحث الأول ماهية المنظمات الدولية الغير الحكومية من حيث التطور التاريخي و كيف نشأت هذه الأخيرة إضافة إلى المفهوم و بعض التعريفات و أنواعها.

أما بالنسبة للمبحث الثاني سنتناول فيه خصائص و شروط و انماط المنظمات الدولية الغير الحكومية.

و أخيرا و كمبحث ثالث لهذا الفصل سنتناول فيه الطابع القانوني للمنظمات الدولية الغير الحكومية و تتطلب الدراسة المكانة التي أعطتها الأمم المتحدة للمنظمات لهذه المنظمات و العلاقة التي تربطها بالمجتمع الدولي المعاصر إضافة إلى أوجه الاختلاف بينها و بين المنظمات الدولية الحكومية[1].

1- عثمان بقتيش، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص76

المبحث الأول: التطور التاريخي للمنظمات الدولية الغير الحكومية

المطلب الأول: التطور التاريخي للمنظمات الدولية الغير الحكومية

لقد مرت المنظمات الدولية الغير الحكومية بتاريخ طويل في تطورها، حيث برز مصطلح المنظمات الغير الحكومية نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدها العالم في مختلف مجالات الحياة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ... إلخ) و على هذا و حتى تكون النظرة شاملة وواضحة يمكننا القول بأن المنظمات الدولية الغير الحكومية في تطورها مرت بثلاث مراحل تاريخية مهدت لها الاستقلالية و هذه المراحل هي كالآتي:

أولا: مرحلة العصور القديمة

نشأت فكرة المنظمات الدولية الغير الحكومية على يد الفيلسوف (ارسطو طالسي) الذي دعى لأول مرة إلى تأسيس "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" و هذا في إطار الفكر اليوناني، حيث قامت فكرته على أساس التمييز بين الدولة و المجتمع المدني.

و في الواقع أن الفيلسوف (جون لوك، johnlock) هو أول من استعمل مصطلح المنظمة الدولية الغير الحكومية في القرن السابع عشر و هذا قائم على حالة الفوضى و الخلافات التي من الممكن أن تنشأ فضرورة قيام مجتمع سياسي ذو سلطة تنفيذية من شأنه أن يجد حلولا للنزاعات التي قد تتطور إلى حالة أزمات إذا تطلب الأمر.

و في القرنين السابع عشر و الثامن عشر تم استخدام مصطلح المنظمات الدولية الغير الحكومية في أوروبا نتيجة لتطور و نمو العلاقات الرأسمالية التي أدت إلى إنقسام المجتمع إلى طبقات متفاوتة فيما بينها مما نشأ عنها ما يسمى باحترام الصراع الطبقي، و من هنا قامت الطبقة السائدة (الرأسمالية) من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع و حتما نجحت الرأسمالية الأوروبية في تحقيق أهدافها من خلال آليتين و هما:

نفس المرجع السابق، ص 78

- آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، و آلية الهيمنة الإيديولوجية و الثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية دولية، يمارس فيها الأفراد نشاطا تطوعيا كل جميع مشاكلهم الاجتماعية و أوضاعهم الاقتصادية و الثقافية و الدفاع عن مصالحهم.

و تشير بعض الدراسات إلى أن ظهور أول منظمة دولية غير حكومية في نهاية القرن السابع عشر و تعتبر أقدم منظمة تسمى "الجمعية الطبيعية الدينية" [2]

و حقيقة الأمر فقد تضاربت الآراء و تعددت الأقوال حول تاريخ نشأة المنظمات الدولية الغير الحكومية حيث أن هناك اتجاهان و لكل اتجاه رأيه: فالاتجاه الأول: يرجع نشأتها إلى التاريخ القديم و المتمثل في العهد اليوناني و الروماني.

أما الاتجاه الثاني: يعيد نشأتها و تطورها إلى نهاية القرن السابع عشر بعد أن تأكدت في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يمكن له أن يدير شؤونه بنفسه بعيدا جزئيا عن الدولة.

ثانيا: مرحلة ما بين 1863 و بداية الحرب العالمية الثانية

تعتبر هذه المرحلة الأكثر أهمية و تمييزا في مراحل تطور و نشأة المنظمات الدولية الغير الحكومية، حيث اقترنت فكرة هذه المنظمات بوظيفة الدولة الحديثة ابتداء من اتفاقية واستفليا، التي بدت كهيئة سياسية رئيسة وحيدة لإحداث التقدم و تحقيق شروط الحداثة في مواجهة المجتمع و ضده في أوروبا، فإنشاء المنظمات الدولية الغير الحكومية في الواقع هو نتائج الاهتمام بالفرد المواطن من جهة تحسين طروفه المعيشية و الصحية و احترام كرامته و مساعدته على نشاطه و انخراطه في العمل أما من جهة أخرى ارتبطت بسيادة فكرة حقوق الانسان و الديمقراطية و الدولة الأم.

1- عمر سعد الله .المنظمات الدولية الغير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية و التطور – دار الطباعة و النشر، الجزائر 2009، ص 33 . 34

فهذه المرحلة شهدت عدد من المفكرين من الفيلسوف "هيجل" و المفكر الاشتراكي "غرامشي" و المفكر الألماني "هابرماس"، حيث نادوا بضرورة إنشاء منظمات و هيئات اجتماعية لتحقيق أهداف عامة للمجتمع كما نشأ استجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم سلوكيات الأفراد و تقديم المساعدات لأغراض معينة

تميزت هذه المرحلة بالاعتراف الرسمي بهذه المنظمات كما تم ظهور العديد منها في العالم و على صعيد العلاقات الدولية.

ثالثا: المرحلة المعاصرة

تعتبر هذه المرحلة ثالث مراحل تطور المنظمات الدولية الغير الحكومية، حيث تبدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في وقتنا الحاضر، فمن خلال ميثاق منظمة الأمم المتحدة و الوضع القانوني الذي اعترف بالمنظمات الدولية الغير الحكومية، زاد تطور و نمو هذه المنظمات و أصبحت عديدة و متنوعة على الصعيد الدولي، حتى ساء الاعتقاد بأن هذه المنظمات هي السبيل الوحيد في تحقيق المشاريع الانسانية، و حماية حقوق المواطن و مصالحهم التي عجزت الدول عن تحقيقها.

فبتطور المنظمات الدولية الغير الحكومية عبر التاريخ أصبحت تمارس نشاطها بشكل مستقل عن الحكومة بحيث هذه الأخيرة لا تفرض عقوبات على هذه المنظمات.

إضافة إلى ذلك تميزت هذه المرحلة باعتماد تمويلها من التبرعات و اشتراكات الأعضاء التي تتلقاها من الأفراد أو هيئات رسمية، أو غير رسمية[1]

في هذه المرحلة تطور مفهوم المنظمات الدولية الغير الحكومية، حيث نجد من قبل كان يطلق عليها المجتمع المدني.

1- عمر سعد الله، نفس المرجع السابق، ص34

فتطور المفهوم ليشمل المنظمات الدولية الغير الحكومية، و أصبح المصطلح أنداك بمثل منظمة طوعية مستقلة لا تستهدف الربح و أدى تطور مفهومها إلى الاعتراف بهذه المنظمات و انشاء العديد منها على الصعيد الدولي، في الفترة ما بين منتصف و أواخر التسعينات و أصبحت تلك المنظمات في هذه المرحلة هي الوسيلة البديلة عن المؤسسات الحكومية البعيدة عن خدمة المواطن، حيث أن الأعضاء المنتمين للمنظمات الدولية الغير الحكومية، تم الخوض فيها تأكيدا على الاهتمام الذي تبديه تلك المنظمات في مجالات متعددة منها مجالات الرعاية الاجتماعية (الأطفال، الأسر، المكفوفين، مجالات تنظيم الأسرة ...)، و مجالات أخرى حيث تهتم بعلاج بعض المشاكل مثل: مشكلة البطالة... و غيرها، بالإضافةإلى رفع مستوى الوعي الثقافي عن طريق أنشطتها في الندوات و إصدار المجالات و تشجيع أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية و الثقافية[1]

1- عمر سعد الله، نفس المرجع السابق، ص 35

المطلب الثاني: مفهوم المنظمات الدولية الغير الحكومية

يمثل تعريف المنظمات الدولية الغير الحكومية أول مشكلة تعترض دراسة هذه المنظمات و يجمع الباحثين على صعوبة تعريف المنظمات الدولية الغير الحكومية و من ثم فإن مفاهيمها الدالة تتسم بالعمومية و التعقيد و بتعدد الأبعاد و على هذا اختلف المفكرون و أصحاب النظريات في وضع تعريف محدد و جامع لها، فالكل أعطاها تعريفا حسب وجهة نظره و طريقة تفكيره و رؤيته للواقع.

التعريف الفقهي للمنظمات الدولية الغير الحكومية

يعرف البعض المنظمات الدولية الغير الحكومية "بأنها جمعيات دولية لا تمثل فيها الحكومات إنما الأعضاء الأفراد يمثلون هيئة أدبية و اجتماعية من دول مختلفة".

بينما يعرفها آخرون "بأنها تجمعات أشخاص ليس لها أهداف ربحية أنشأت بشكل مجاني و حر من قبل الأفراد و هي تعبر عن تعاون و تضامن يتخطى الحدود الوطنية للدول"[1]

كما عرفت بعض الجهات المنظمات الدولية الغير الحكومية "بأنها مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي يتمحور عملها حول مهام معينة و يقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة و هي تؤدي طائفة متنوعة عن الخدمات و الوظائف الانسانية، و تطلع الحكومات على أشغال المواطنين، و ترصد السياسات و تشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، و هي توفر التحليلات و الخبرات و تعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد و تنفيذ الاتفاقيات الدولية".

يمكن تعريفها أيضا: "عبارة عن كيانات قانونية ينشئها اتفاق بين أشخاص أو

1- محمد جاسم محمد الحماوي، دور المنظمات الدولية الغير الحكومية في حماية حقوق الانسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، الاسكندرية، 2013 ص 17.

ممثلين لجماعات خاصة خارج نطاق الحكومة، ينتمون إلى ثلاث دول على الاقل لها نشاطات ذات صفة دولية[1]

يعرف اتجاه آخر المنظمات الدولية الغير الحكومية على أنها "جمعيات خاصة لا يتم تكوينها باتفاق بين الحكومات و إنما بين أفراد و هيئات خاصة أو عامة من دول و جنسيات مختلفة، تسعى للتأثير على مجرى العلاقات الدولية"[2]

و هناك من يعطي لها مفهوم آخر و يقول مارسال مارك "بأنها كل تجمع أو رابطة مشكلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة و ذلك بغرض تحقيق أغراض غير ربحية و نجد أن هذه الظاهرة عرفت منذ القديم بنقابات التجار القديمة"

في حين يعرفها المجلس الأوروبي و الأمم المتحدة و معهد القانون الدولي على أنها "الجمعيات و المؤسسات الخاصة التي تضم عددا من الأشخاص لغرض نوعي محدد و هي عند تمتعها بالشخصية المعنوية تصبح كيان مستقل عن أعضائها، أمام القانون سواء في المسؤولية الاعتبارية أو المالية"[3]

و هنا يمكن لنا من خلال التعاريف المسبقة اعطاء مفهوم جامع للمنظمات الدولية الغير الحكومية بأنها 'مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة التي تتوافر فيها شروط أبرزها أنها منظمات ليست حكومية، تظم فئات أو نخب اجتماعية متجانسة تجمعها مصالح متنوعة، و باستقلال عن السلطة الرسمية و لا تبتغي الربح".

أو أنها "تجمعات لا تنشأ بمقتضى اتفاقيات بين الحكومات و قد تكون هذه

1- عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الساحة المركزية بين عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2007 ص 314.

2- بن عامر توشي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بين عكنون، الجزائر، 2004 ، ص169.

3- عصام الغزاوي، و بشير شريف البرغوثي، المنظمات الغير الحكومية و حكم القانون، المملكة الاردنية الهاشمية، رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية، 2007، ص11.

المنظمات الدولية بمعنى أنها تظم هيئات غير حكومية تابعة لدول مختلفة و قد تكون وطنية أو داخلية غذا انحصر نطاقها داخل الدولة الواحدة"[1]

و هناك جانب آخر أخذت به الأمم المتحدة و هو تعريف اجرائي وظيفي حيث يعتبر أن "المنظمات الغير الحكومية هي عبارة عن منظمات طوعية غير ربحية فهي تسعى بدورها إلى تحقيق الربح، إنما لها ارادة ذاتية مستقلة، و لها هيكل منظم فهي كيان مستقل عن الحكومات، كما تعتبر منظمات غير سياسية بمعنى أنها لا تخضع في نشاطها لمرشح سياسي و في نفس الوقت يمكن لها أن تحقق أهداف سياسية مثال ذلك الديمقراطية حقوق الانسان".

فهذا التعريف تبناه عدة باحثون من عدة دول في إطار المرحلة الأولى للمشروع العالمي لجامعة "جونز هوبكنز" "johns hobkins" حيث أطلق على هذا المشروع اسم "المشروع الدولي المقارن لدراسة القطاع الغير ربحي، لقد تبنته جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الأمريكية و تعد أولى هذا المشروع دراسة المنظمات الغير الحكومية اهتماما كبيرا فنتناول دراستها من عدة جوانب منها ما يتعلق بتصنيف هذه المنظمات إلى أصناف بحسب نشاطها و كثيرا ما ناقش المشكلات المتعلقة بتعريف هذه المنظمات[1].

أولا: تعريف المنظمات الدولية الغير الحكومية من قبل الوكالات الدولية المتخصصة

يعرفها البنك الدولي: "يقصد بها جملة هذه المنظمات باعتبارها مجموعة كبيرة من الجمعيات الخيرية والتعاونية، المؤسسات و المنظمات التنموية، المراكز و مؤسسات البحث و الاعلام و حقوق الانسان، مؤسسات و هيئات الدفاع عن حقوق و مصالح

1- محمد جاسم محمد الحماوي، نفس المرجع، ص18، 19.

فئات محددة فرؤيتها لا تتعدى كونها الجمعيات التي تهدف إلى الربح و لها حضور قوي في الحياة العامة، و تهتم بعبء التعبير عن اهتمامات أعضائها أو الآخرين، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو خيرية..."

ثانيا: تعريف الأمم المتحدة للمنظمات الدولية الغير الحكومية

لقد أعطت الأمم المتحدة عدة تعاريف مختلفة و كل مفهوم حسب عدة مجالات نذكر منها التعريفات التالية:

- تعريف المنظمات الحكومية الغير الحكومية: "بأنها ذلك التنسيق المنظم من الهيئات و المؤسسات و البرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لجميع السكان"
- و في اتجاه آخر أخذت منظمة الأمم المتحدة بالتعريف الانمائي حيث تعرفها على أنها: "منظمات تستهدف خدمة الجماعات، تتمتع برؤية إنمائية محددة[1]، و تهتم بتحسن أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجيهات الانمائية، كما يتحدد عملها في حقول: المشروعات الانمائية، الطوارئ، إعادة التأهيل، ثقافة التنمية، إضافة إلى الدفاع عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية"
- و هناك تعريف يتضمن الجانب الاقتصادي و يركز على مصدر التمويل حيث أن هذا الاتجاه يتبناه نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية حيث يرى بأن: "المنظمات التي تتلقى أغلب تمويلها من الاشتراكات و الهيئات الخاصة أو ما يعود إليها من أموال من مصادر تمويل أخرى مستقلة فهي بلا شك منظمات غير حكومية".

1- محمد جاسم محمد الحماوي، نفس المرجع، ص18، 19.

2-

- فهناك أيضا من يقول بتعريف المجلس الاقتصادي و الأمم المتحدة و مهم القانون الدولي للمنظمات الدولية الغير الحكومية على أنها "الجمعيات و المؤسسات الخاصة التي تضم عددا من الأشخاص لغرض نوعي محدد، و هي عند تمتعها بالشخصية الحقوقية تصبح كيان مستقل عن أعضاءها أمام القانون سواء في المسؤولية الاعتبارية أو المالية"[1].

في حين عرفت منظمة الأغذية و الزراعة (FAO) المنظمات الدولية الغير الحكومية بأنها "هيئات مستقلة التنمية و ذات شخصية اعتبارية تتيح لها الدخول في تعاقدات ملزمة يسمح بها القانون و يكون لها في الغالب هياكل محددة و موارد مالية و بشرية تمكنها من تنفيذ برامج عمل لتحقيق أهدافها[1].

ثالثا: تعريف المنظمات الدولية الغير الحكومية من خلال بعض الدول

تونس: لقد عرف الفصل الأول من القانون عدد 154 لسنة 1959 المنظمة الغير الحكومية بأنها "العقد الذي يتفق بمقتضاه شخصان أو أكثر على العمل المشترك و المستمر بمعلوماتهم و نشاطاتهم لتحقيق غاية غير التي يرجى من ورائها توزيع الأرباح".

فرنسا: يطلق مفهوم المنظمة الغير الحكومية على الجمعية الطوعية للاقتصاد الاجتماعي، فقد تم تأسيس أكثر من 43 الف منظمة طوعية في عام واحد بداية التسعينات و نفس الشيئ بالنسبة **للبريطانيين**الذين ينادون بمصطلح الجمعيات الخيرية للنفع العام التي تضم آلاف الجمعيات الخيرية و التطوعية حيث يوجد بها أكثر من 350 الف منظمة تطوعية يزيد دخلها الاجمالي على 17 مليار جنيه استرليني أي ما يعادل 4% من الناتج الاجمالي القومي.

1- بوحرود لخضر، المنظمات الدولية الغير الحكومية و مسألة حقوق الانسان، الجزائر (1992-1995) مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، الجزائر، 2002 ص50

اليابان: يستخدم اليابانيون مصطلح المؤسسات الخيرية للمصلحة العامة، حيث بلغ عدد المنظمات الخيرية التي يطلق عليها "كويكي هوجن" ما يقارب 23 ألف منظمة.

أما الأمريكيون: فيطلقون مصطلح المنظمات الغير الحكومية على كل هيئة لا تستهدف الربح و المنظمات المعفاة من الضرائب و المنظمات التطوعية الخيرية الخاصة"[1].

كما يمكن القول بأن المنظمات الدولية الغير الحكومية "مجموعة طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنين على أساس محلي أو قطري أو إقليمي أو دولي و يتمحور عملها حول قضية معينة و يقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة و هي تؤدي طائفة من الخدمات و الوظائف الانسانية، و تطلع الحكومات على شواغل المواطنين و ترصد السياسات و تشجع على المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، و هي توفر التحليلات و الخبرات فضلا عن مساعديها في رصد و تنفيذ الاتفاقيات الدولية و بتمحور عمل بعض المنظمات حول مسائل محددة من قبيل الدفاع عن حقوق الانسان ، المرأة ، الطفل ، الصحة ، التعليم ، الثقافة ، الفنون.... إلخ"

كما يعرفها الاتحاد البرلماني العربي: على أنها "مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول الاتحاد البرلماني العربي، إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات الدولية الغير الحكومية، و توسيع دورها في عملية التنمية و بناء دولة المؤسسات الدورة السادسة و الأربعون لمجلس الجزائر، 11-12 جويلية 2005 [2].

1- محمد جاسم محمد الحماي، نفس المرجع السابق، ص21.
2- عثمان بقتيسن، المرجع السايق، ص77.

المطلب الثالث: أنواع المنظمات الدولية الغير الحكومية

تعتبر المنظمات الدولية الغير الحكومية هيئات خيرية عالمية تهتم بجمع التبرعات من مجموعة متنوعة من المصادر شاملة عموم الجمهور بهدف مساندة مشروعات في العديد من الدول و تكون هذه المنظمات أحيانا منظمات متخصصة حيث ترتكز على مجالات بعينها مثل: الرعاية الصحية، أو الزراعة أو جهود الإغاثة في حالة الطوارئ أو البيئة أو التعليم أو تنمية المجتمعات المحلية أو الاقراض الأصغر أو مزيج من هذه المجالات و تشمل أمثلة و أنواع هذه المنظمات الدولية الغير الحكومية العاملة في إطار النظام الدولي على ما يلي:

- هيئة كير الدولية (الولايات المتحدة)
- الهيئة النرويجية للمساعدة الشعبية (النرويج)
- منظمة معونة العمل ACTION AID (المملكة المتحدة)
- منظمة DEVELOPPEMENT GROUPE(فرنسا)
- منظمة اوكسفام (المملكة المتحدة)
- صندوق اتخاذ الطفولة (الولايات المتحدة)
- الاتحاد الدولي لأرض الانسان (TERRE DES HOMMEES) (سويسرا)
- الاتحاد العالمي للمنظمات الكاثوليكية للأعمال الخيرية و الاجتماعية
- غرفة التجارة الدولية (ICC)
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
- الاتحاد الدولي للصليب الأحمر و الهلال الأحمر
- الاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية و الزراعة و الفنادق و المطاعم و التبغ.
- الاتحاد العالمي للعمال- الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة-
- الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية

- منظمة التعاون الاقتصادي -اللجنة الدولية للصليب الأحمر-
- البنك الاسلامي للتنمية –البرنامج التعاوني في مجال البيئة في جنوب آسيا-
- المجلس التعاوني الدولي لتحليل المبيدات
- الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي
- اللجنة الدولية للري

المبحث الثاني: خصائص و نشاطات و شروط المنظمات الدولية الغير الحكومية

لقد تطرقنا سابقا إلى مفهوم المنظمات الدولية الغير الحكومية و كل ما يتعلق بنشأتها و مراحل تطورها و كيف أضحت هذه المنظمات على الصعيد الدولي، فالمنظمات الدولية الغير الحكومية و بتوسعها عبر النظام الدولي أصبح الاعتقاد الراسخ بأن لهذه المنظمات سمات و خصائص عديدة نابعة كقوى تساهم في تطوير القانون الدولي المعاصر من غير الدول بمعنى أن لهذه المنظمات خصائص نابعة من مفهومها القانوني الدولي حيث أصبحت مقترنة بتحقيق المصالح التي يحميها هذا القانون و مرتبطة بأبعاد اقتصادية و اجتماعية و ثقافية فلتحقيق تلك المصالح يتوجب عليها القيام بنشاطات ووظائف تساهم في تحقيق أهداف المنظمات الدولية الغير الحكومية و من هنا يتوسع نشاطها و خبراتها و علاقاتها مع الدول الأخرى فيمكن القول أنه لكي يمكن لمنظمة دولية غير حكومية أن تقيم علاقات مع منظمات دولية أخرى يجب أن تتوافر على شروط يجب على المنظمات أن تتقيد بها و في هذا الإطار سوف نتطرق في بداية الأمر إلى تقسيم هذا أخرى فيمكن القول أنه لكي يمكن لمنظمة دولية غير حكومية أن تقيم علاقات مع منظمات دولية أخرى يجب أن تتوافر على شروط يجب على المنظمات أن تتقيد بها و في هذا الإطار سوف نتطرق في بداية الأمر إلى تقسيم هذا إلى ثلاث مطالب حيث نتناول في المطلب الأول خصائص المنظمات الدولية الغير الحكومية، أما المطلب الثاني سيتناول النشاطات التي تقوم بها المنظمات الدولية الغير الحكومية، و أخيرا و كمطلب ثالث سنقوم بدراسة الشروط التي يمكن للمنظمات الدولية الغير الحكومية أن تتقيدها حتى يمكن لها أن تقيم علاقات مع الدول.

المطلب الاول: خصائص المنظمات الدولية الغير الحكومية

للمنظمات الدولية الغير الحكومية سمات وخصائص عديدة نابعة من خصوصيتها الذاتية كطرف فاعل في النظام الدولي و تتلخص هذه السمات فيما يلي:

أولا: المبادرة الفردية

كما رأينا سابقا بأن المنظمات الدولية الغير الحكومية ينشأها أفراد و ليس الدول و من هنا فهي تقوم على مبادرات هؤلاء الأشخاص و العاملون فيها لا يتلقون أوامر أو رواتب خاصة بهم كما الموظفون في الحكومة أو الدولة، فهم عادة أشخاص متطوعون من تلقاء نفسهم و مؤمنون بأهداف تلك المنظمات و في نفس الوقت يمكننا القول بأنه و بفضل الاشتراكات و التبرعات للأفراد الأعضاء التي تقدم للمنظمة فهذه الأخيرة تعتمد تمويلها على هذه الأنشطة الخيرية التي تصلها.

فالمنظمات الدولية الغير الحكومية التي يكون هدفها خيري تطوعي فالأفراد العاملون فيها لهم مبادرة فردية ذاتية ليست إجبارية أو تتسم بالضغط[1].

ثانيا: ليست لها الصفة الحكومية

بعض المنظمات الدولية الغير الحكومية لا تتمتع بسلطة حكومية، أي لا تتلقى لأوامر أو ضغوطات من الحكومية و نشاطها يبقى مستقل و بعيدا عن الأنشطة الحكومية، و هذا راجع إلى أن معرفة المنظمات الغير الحكومية لا يشير بالضبط إلى عضوية المنظمة و إنما يشير إلى الوظيفة و الفعالية التي تؤديها المنظمة و الأنشطة التي يتمتع بها في جميع المجالات، و الهدف من ورائها تلك النشاطات[2]..

1- د.عمر سعد الله، المرجع السابق ، ص24

2- بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص169

ثالثا: إطار منشئ

فهي ثالث خاصية من خصائص المنظمات الغير الحكومية، إنها تنشأ في طل قانون خاص أي قانون الدولة التي تنشأ في أعماقها حيث يتحرر نشاطها من خلال نصوص مقررة في البيان التأسيسي أو الدستور و يكون بالتراضي و التوافق بين أفرادها.

و من خلال هذه النصوص القانونية يتعين بموجبها جميع الأنظمة المتعلقة بالمنظمة أي أهدافها، شروطها، و طريقة الانضمام و الانسحاب من المنظمة، و هما هي القيود التي يمكن أن تتقيد بها و تحترمها حتى تقوم فعاليتها على أحسن وجه.

رابعا: هي هيكل تنظيمي

إن المنظمات الدولية الغير الحكومية مثلها مثل المنظمات الأخرى لها أجهزة متنوعة و مختلفة و كل جهاز مكون من مجموعة الأفراد المؤهلين و ذوي الاختصاص الذي يتم ترسيخه من قبل المجموعة التأسيسية.

فالأجهزة التي تظمها هذه المنظمات تمتلك أدوات ووسائل التي بفضلها يتم تحقيق الغايات و الأهداف و جميع المصالح التي أنشأت من أجلها ووفقا لنصوص أو اتفاق خاص بها.

إضافة إلى هذا تقوم المنظمات الدولية الغير الحكومية على جهاز توجيهي دائم و ممثلون معتمدون، و إجراءات و إمكانيات منهجية تمكنها من الاتصال بأعضائها في البلدان الأخرى بفضل العلاقات و الروابط التي تجمعها بهذه الدول المختلفة، كما أن أعضائها يمتلكون حق التعبير و المشاركة عن آراءهم و توجيهاتهم.

خامسا: تطوعية

إن الخاصية الأساسية و المهمة التي تتميز بها المنظمات الغير الحكومية أنها تقوم على أساس تطوعي أي أن الأفراد المنتمين للمنظمة تقوم أعمالهم و نشاطاتهم بالإدارة الحرة لهم، فهم ينظمون إليها بسبب ايمانهم القوي بأهدافها و الغايات من ورائها و التي تسعى جاهدة لتحقيقها.

فالمنظمات الدولية الغير الحكومية لا تسعى للربح و هذا عنصر هام و يميزها عن الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى ربحها و تطويره فهي منظمات خيرية يقوم الأفراد من خلالها بأعمالهم الخيرية لمساعدة المواطنين و لحماية مصالحهم مثال ذلك: تقوم بالدفاع عن حقوق الانسان، البيئة او الصحة ، الدفاع عن حقوق المرأة و رعاية الأمومة و الطفولة، و مساعدة المحتاجين و اللاجئين في حالة الحرب إضافة إلى رعاية المسجونين و رعاية المعوقين ... إلخ

سادسا: غير سياسية

بالرغم من أن المنظمات الدولية الغير الحكومية تمتلك مواقف و قضايا تتعلق غالبا بالممارسات السياسية إلا أن هذا لا يعني أنها تنتمي إلى الأحزاب السياسية و لا يمكن أن يكون لها أية علاقة مع هذه الأحزاب و أن تكون بعيدة كل البعد عن كل تحالفات الأحزاب السياسية فهناك من برئ في هذا الخصوص بأن المنظمات الدولية الغير الحكومية تكسب الصفة الدولية عن طريق عدم انتمائها لجنسية معينة أي بمعنى أن إضفاء الصفة الدولية يأتي من توسع نشاطها عبر العالم، و عدم انتمائها لجنسية محددة بذاتها أو لحزب سياسي معين

سابعا: غاية و هدف عام

بمعنى أن جوهر المنظمات الغير الحكومية هو قيامها على تحقيق غاية و تختلف هذه الأخيرة باختلاف كل منظمة بمعنى أن كل منظمة لها غاية محددة فمثلا:

هناك بعض المنظمات الغاية منها هي الريادة في ايجاد الحلول للقضايا المتعلقة بحقوق الانسان كذلك التمييز بين مختلف الأجناس، إضافة إلى الوقوف ضد انتهاكات القانون الدولي بسبب التنافس الاقتصادي أو الايديولوجي

أما البعض الآخر من المنظمات فالغاية منها تقتصر على النشاط في المجال الديمقراطي و الدفاع عن حقوق المواطن.

فبالنسبة للهدف العام التي تتميز به المنظمات الدولية الغير الحكومية هو الاهتمام المتزايد للأفراد الأعضاء، من أجل العمل باستقلالية تامة عن السلطة و هيمنة الدولة، و دون تدخل الحكومة في شؤونهم فالهدف العام هنا يكون بنية أن المنظمات الغير الحكومية هي تنظيمات اجتماعية تعمل من أجل حل الصراع و التنافس الاجتماعي بعيدا عن الدولة حتى تصل إلى الأهداف المنشودة من وراء نشأتها حيث أن عملها لا ينحصر خدمة شعب معين أو فئة معينة و إنما يكون هدفها للأفراد بصفة عامة دون تمييز.

ثامنا: التمويل الذاتي

إن المنظمات الدولية الغير الحكومية تعتمد و بصفة أساسية في تمويلها على اشتراكات الأعضاء و التبرعات التي تقدم لها و جميع الأعمال الخيرية و المساعدات الانسانية التي تحصل عليها المنظمة سوآءا من قبل افراد أو هيئات رسمية أو غير رسمية.

المطلب الثاني: نشاطات و تأثيرات المنظمات الغير الحكومية

يلاحظ أن المنظمات الدولية العالمية و الاقليمية تعترف بوجود المنظمات الغير الحكومية و تعمل على مشاركتها في أنشطتها.

إن الاعتراف القانوني للنشاط الدولي للمنظمات الغير الحكومية لم يظهر إلا من خلال النصوص و القرارات الصادرة عن المنظمات العالمية و الاقليمية فلقد جاء في المادة 71 من الميثاق و الذي يعتبر أهم نص يتعلق بالمنظمات الغير الحكومية حيث تضمن النص التالي "يجوز للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات الغير الحكومية التي تفي بالمسائل الداخلية في اختصاصه، و هذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع الهيئات الدولية كما يحق له أن يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية و بعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن"[1]

لقد قيل الكثير و كتب عن المنظمات الغير الحكومية و تأثيراتها في العلاقات الدولية حيث سلموا بثلاث قضايا في هذا المجال تتمثل في:

القضية الأولى:

و تشتمل على حقيقة مفادها أنه على الرغم من أن المنظمات الغير الحكومية هي عبارة عن جهات مستقلة ذاتيا إلا أن الكثير منها يعمل عن كثب مع المنظمات الحكومية الدولية أنشأتها دول بهدف تحقيق مصالحها و أبرزها – منظمة الأمم المتحدة – صندوق النقد الدولي – منظمة البلدان المصدرة للنفط (opec) – و الاتحاد الأوروبي إضافة إلى منظمة حلف الشمال الأطلسي (nato) الناتو.

حيث تتميز العلاقات بين المنظمات الحكومية الدولية و المنظمات الغير الحكومية

1- د بن عامر تونسي، نفس المرجع السابق، ص171

بفعاليتها خاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان و التنمية[1].

القضية الثانية:

حيث يرى بعض العلماء أن المنظمات الغير الحكومية قد أصبحت جزءا مهما على الصعيد الدولي غلى درجة أنها جعلت مجتمعنا مدنيا عالميا يظهر على الساحة الدولية، ففي هذا المجال يتفاعل الأفراد على المستوى الدولي تتخذ مواقفهم طابعا كسمو بوليتيا.

و يتضاءل تمسكهم سيادة الدولة، و هذا لا يعني أن المنظمات الغير الحكومية تضعف تدريجيا سلطة الدولة، ففي الوقت التي تقوم به المنظمات الغير الحكومية بإدارة أعمالها و شؤونها حول العالم فهي تملك أنذاك عددا ضئيلا من الأفراد عكس ما تضم أفراد النخبة و الاختصاصيين لأن نشاطها في ذلك الحين يبقى عالمي أي تقوم بأنشطة ذات علاقة و صلات دولية.

القضية الثالثة:

يرتكز نمو و تطور المنظمات الغير الحكومية أساسا بنمو سلطة الشعب الملحوظ في العلاقات الدولية و هذا راجع لعدة أسباب من بينها فشل الدول في تلبية حاجات الأفراد و مطالبهم في مختلف المجالات الصحية و البيئية و السياسية و الاجتماعية فكلما زادت إرادة الأفراد عزيمتهم كلما زاد نمو متطلبات المنظمات الغير الحكومية في مساعدة هؤلاء الأفراد بعيدا عن الدولة و نذكر كمثال على ذلك: المؤتمر العالمي الرابع المتعلق بالنساء المنعقد في بكين عام 1955 و تضمن هذا المؤتمر إجتماع عشرات آلاف النساء من المنظمات الغير الحكومية حول العالم لمناقشة مجموعة من القضايا و محاولتهم ايجاد حلول في حالة ما إذا طرأ نزاع أو خلاف خاصة تلك

1- د خليل حسن ، التنظيم الدولي- النظرية العامة و المنظمات العالمية، الطبعة الأولى دار المنهل اللبناني بيروت 2010، ص521.

القضايا التي تمس بالمرأة بصفة خاصة[1].

في نفس السياق نجد المادة 12 من الميثاق المتعلق بالاعتراف القانوني للنشاط الدولي للمنظمات الغير الحكومية ينص على ما يلي: "يجوز لمنظمة العمل الدولية أن تأخذ كافة الاجراءات اللازمة و حسب ما نراه مناسبا عن استشارة المنظمات الغير الحكومية[2]"

و كثيرة هي المنظمات الغير الحكومية التي تتمتع بالخبرة في تأمين المساعدات و أعمال الإغاثة و تسليمها إضافة الى تجميع المعلومات و تحليلها.

بينما تعمل المنظمات الدولية تمويل نشاطات المنظمات الغير الحكومية نذكر منها على سبيل المثال "الحكومات الوطنية تدعم نصف ميزانية منظمة أطباء بلا حدود تقريبا"

تعتبر المنظمات الغير الحكومية منظمات حيادية سياسيا في أغلب الأحيان أي أن نشاطها بعيدا عن الدولة، ما يعني أنها قادرة على الانتقال من مناطق القتال و جعل الهيئات المتنازعة أن تكون علاقات و روابط فيما بينها، و في المقابل تأمن للمدنيين المساعدات من جميع النواحي و من هنا يسهل على الدول انجاز أعمال مماثلة من دون استعمال مبدأ عدم التدخل.

لهذه الأسباب و بفضل النشاطات التي تقوم بها المنظمات الغير الحكومية يمكن القول بأن هذه المنظمات تؤدي دورا مفيدا و مهما في علاقاتها مع الدول الأخرى فالمكانة التي تركز عليها المنظمات الغير الحكومية تستغلها المنظمات الحكومية الدولية و على نحو متزايد مثال ذلك: أن نسبة حجم المساعدات الأجنبية الأوروبية الموزعة من طرف المنظمات الغير الحكومية قد ارتفعت من 42% إلى 46% بين

1- د. خليل حسين، المرجع السابق ص522.
2- د. بن عامر تونسي، نفس المرجع السابق، ص 175.

العالمين 1990و 1994 أي خلال ما يقارب 4 سنوات.

و في نفس الوقت تمارس بعض المنظمات الغير الحكومية الضغط على مثيلاتها.

مثلا: عمل اللوبي المناهض للتدخين جاهدا على قطع شوطا طويلا في استجواب شركات التبغ و محاولة الضغط عليها حول ممارسات التسويق الخاصة بها. و في هذا الخصوص فالمنظمات الغير الحكومية حتى تتمكن من آداء مهامها بصورة دقيقة وواضحة بالضغط على السياسيين و العمل على فضح جميع الممارسات و المعاملات الفاسدة و الغير القانونية و الغير الشرعية من خلال الاعلام و توعية الجماهير و حشرها[1].

و في ذات السياق هناك من اعتقد أن المنظمات الدولية الغير الحكومية عدة نشاطات و أدوار تقوم بها على الصعيد الدولي و هي كالآتي:

1- يقوم نشاط المنظمات الدولية الغير الحكومية على أساس خدماتي حيث تتلقى أسهامها في مساعدة دول العالم الثالث و كل منظمة حسب وسائلها و مجال اختصاصها و على الرغم من أن نشاطها كان مقصورا في القطاع الزراعي و ميدان التنشئة و التربية و الصحة اتسع ليشمل ميدان العمل الحرفي و تحويل السلع الصناعية الصغيرة إلى تجارية و تمويل بعض المشاريع

2- تشارك المنظمات الدولية الغير الحكومية أحيانا بمسار صياغة الاتفاقيات الدولية التي تساعد فيها بعد على تطبيقها فهي تضطلع بدور أساسي في اعداد معايير متخصصة لأنها تحكم العلاقات بين الدول، شاركت كذلك هذه المنظمات في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار بوضع أحكام تتعلق بالمحافظة على البيئة البحرية و حمايتها.

1- د. خليل حسين، نفس المرجع السابق، ص 522

3- تقوم المنظمات الدولية الغير الحكومية على إثارة الاهتمام الرأي العام بمشكلة التنمية حيث تأخذ على عاتقها مهمة تربوية تتخذها عبر تنظيم ندوات و توزيع الوثائق كمثال على ذلك: تقوم منظمة العفو الدولية في كل عام تقريرا عن انتهاكات حقوق الانسان في بلد معين و فضلا عن ذلك فإن عملها يعزز القانون الدولي المتعلق بحقوق الانسان، بالضافة إلى مسألة الهجرة و الاسباب الكامنة وراءها.

4- إضافة إلى ذلك فالمنظمات الدولية الغير الحكومية يتجلى نشاطها كذلك على حماية مصالح الأقليات حيث الحقوق المدنية و السياسية تتجلى عبر عدة نقاط تطبيقية في النشاط اليومي للمنظمات، مثل احترام الهوية و تحسين شروط الحياة و حرية الرأي و التعبير، و كذلك حق الناس في الحياة و الصحة و الغذاء و التركيز على مفهوم الحق في التنمية[1].

و من هنا تتسع نشاطات المنظمات الدولية الغير الحكومية لتشمل تقديم الخدمات المختلفة للمحتاجين، بما في ذلك الخدمات الصحية و تلبية الحاجات الخاصة للفقراء مثل: توزيع الأغذية و الملابس و الأدوية في أوقات الكوارث و الأزمات، إلى جانب القيام بأعمال إنمائية تركز بصفة اساسية على الجماعات الفقيرة إلى جانب تقديم خدمات استشارية و بحوث و دراسات لحساب جهات معينة بما في ذلك تنفيذ مشاريع خاصة بها من جهة، أما من جهة أخرى يمكن توسيع نشاطها في التصدي و الدفاع عن قضايا البيئة و المرأة و حقوق الانسان في أوقات السلم و الحرب على حد سواء.

هكذا تطور نشاط المنظمات الدولية الغير الحكومية من مجرد إغاثة المحتاجين إلى دور إنمائي متقدم و متنوع على أكثر من صعيد، هذا التطور في النشاطات ساهم في تعزيز حضورها (المنظمات الدولية الغير الحكومية) على المسرح الدولي مما أدى إلى الاعتراف بها و بدورها[2].

1- زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات الغير الحكومية في ظل العولمة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002، ص50.

2- زينب عبد العظيم، نفس المرجع السابق، ص 51.

المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها حتى يمكن للمنظمة الدولية الغير الحكومية أن تقيم علاقات مع منظمة أخرى:

تتوقف هذه الشروط على القوائم المطبقة داخل كل منظمة و ما يجري عليه العمل بداخلها، على أنه يمكن القول أنه لكي تستطيع منظمة دولية غير حكومية أن تقيم علاقات مع منظمة دولية أخرى يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية:

1- أن تهتم المنظمات الدولية الغير الحكومية بمسائل تدخل في نطاق اختصاص المنظمة الدولية.

2- أن تكون أهداف المنظمات الدولية الغير الحكومية متفقة مع روح دستور المنظمة الدولية و أغراضها.

3- أن يكون للمنظمة الدولية الغير الحكومية مكانة معترف بها دوليا و أن تمثل نسبة كبيرة من مجموع الأشخاص الأعضاء و المنسبين إلى جهات و جنسيات متعددة.

4- أن يكون للمنظمة الدولية الغير الحكومية جهاز إداري و أن يكون لديها مقر دائم و مستقل.

5- أن تتعهد المنظمة الدولية الغير الحكومية بمساعدة المنظمة الدولية في أنشطتها و الترويج لمبادئها و أهدافها و الأعمال و النشاطات التي تقوم بها[1].

1- بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص 172.

المبحث الثالث: الطابع القانوني للمنظمات الدولية الغير الحكومية

لقد تمت معرفتنا بأن المنظمات الدولية الغير الحكومية هي منظمات خيرية تطوعية، حيث كانت النتيجة من وراء دراستنا لهذه المنظمات من جميع جوانبه ، باعتبارها فاعل جديد في المجتمع الدولي و على صعيد العلاقات الدولية بصفة أعم و أشمل حيث يتقرر لهذه المنظمات أن تصبح لديها الصفة الدولية التي تساعدها في تحقيق أهدافها من وراء علاقاتها مع الدول الأخرى فالأمم المتحدة عملت جاهدة على التطوير من أهمية المنظمات الدولية الغير الحكومية و منحها مكانة تميزها عن باقي المنظمات الدولية الأخرى و في نفس الوقت تساعدها في الجهد الذي بذلته هذه المنظمات لسعيها وراء تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها، إضافة إلى ذلك هناك من رأى أنه لا بد من وجود علاقة بين المنظمات الدولية الحكومية و المجتمع الدولي المعاصر و تولد على ذلك في الأخير إلى وجود خلط بين هذه المنظمات و المنظمات الحكومية حيث أصبح واجب التفريق بينهما و بيان أوجه الاختلاف فيما بينهما.

من هنا سنتناول في مبحثنا هذا محاولتنا لدراسة المنظمات الغير الحكومية كفاعل جديد في العلاقات الدولية، حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطالب ثم احتوائه على المكانة الدولية التي منحتها الأمم المتحدة للمنظمات الدولية الغير الحكومية.

و تناولنا في المطلب الثاني العلاقة التي تربط المنظمات الدولية الغير الحكومية بالمجتمع الدولي المعاصر حيث يجب أن ننظر إلى دور هذه المنظمات باعتبارها أثرا فعالا جدا و علاقة وطيدة بالمجتمع الدولي المعاصر.

و أخيرا تناولنا في المطالب الثلاثة أوجه الاختلاف بين المنظمات الدولية الغير الحكومية و المنظمات الدولية الحكومية حيث تتم الدراسة من جميع الجوانب[1].

1- د. عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص 317.323.

المطلب الأول: مكانة المنظمات الدولية الغير الحكومية من قبل الأمم المتحدة

لقد تمت معرفتنا بأن المنظمات الدولية الغير الحكومية هي منظمات خيرية تطوعية فكانت النتيجة من وراء دراستنا لهذه المنظمات من جوانبها باعتبارها فاعل جديد في المجتمع الدولي، أن الأمم المتحدة عملت جاهدت على التطور من أهمية المنظمات الغير الحكومية، و منحها مكانة تميزها عن المنظمات الأخرى، لتساعدها في الأخير بتحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها فلقد تم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أنه لا يجوز للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن يعطي الصلاحية للمنظمات الدولية الغير الحكومية من أجل التشاور و النقاش فيما بينهما و هذا يمنح المنظمات فرصة التعبير عن آرائها و طرح أفكارها و محاولة ايجاد حلول في حالة ما إذا كان هناك مسائل و قضايا معقدة بحيث تكون هذه الحلول نقطة التراضي و التوافق بينهما.

من هنا تصبح المنظمات الغير الحكومية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية سواء على الصعيد القانوني الدولي و العلاقات الدولية أو في إطار النظام القانوني الوطني، و في هذا السياق سنوضح بعض الفرص التي تحصلت عليها المنظمات الغير الحكومية من قبل الأمم المتحدة و هي كالآتي:

1-منح المنظمات الدولية الغير الحكومية مكانة المراقب:

لوحظ خلال السنوات الأخيرة التطور التدريجي للمنظمات الدولية الغير الحكومية و انفتاحها على المجتمع الدولي، و في هذا الخصوص أعطت الأمم المتحدة للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي، فبفضل الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية للجنة الدولية للصليب الأحمر الذي يعتبر نوع من أنواع المنظمات الدولية الغير الحكومية، كان الدليل القاطع و الحجة اليقينية على أنها تتمتع بطابع

د. عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص 318.320.

قانوني متميز.

فلقد تم تجسيد هذا الاعترافباللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفقا للقرار 6/45 للجمعية العامة المنعقد في 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1990، ثم بموجب إعطاء اللجنة مركز المراقب في الأمم المتحدة باجماع الآراء.

ذكر بعض الدراسات في سياق لآخر هناك بعض جمعيات الدول الأعضاء في الويبو صفة مراقب للمنظمات الغير الحكومية و دعمها لحضور اجتماعاتها و هذه الجمعيات هي:

1- منظمة أكشن أيد
2- الاتحاد الأوروبي لإنتاج الكحول (ceps)
3- مؤتمر الكتاب الأوروبيين (ewc)
4- مركز أمريكا اللاتينية للتبادل و التعاون (eccla)
5- لجنة أصدقاء العالم للتشاور (fwcc)
6- المجموعة الدولية لمكافحة التزوير (gacg)
7- معهد التنمية الافريقية (inadev)
8- منظمة رايت أند ديموكراسي.

أما في ما يخص المحكمة الجنائية الدولية فقد أعطت و أكدت اعترافها للجنة بحيث يمكن القول بأنه اعتراف ضمني نظرا إلى قواعد الاجراءات و أدلة المحكمة الجنائية الدولية التي تضع أساس الاعتراف باستثناء تلك اللجنة من الادلاء بالشهادة[1].

و في تاريخ 27 يوليو 1999 تم الاعتراف بهذه اللجنة و هذا تم في قرار غرفة المحاكمة التابعة للمحكمة الجنائية الدولية بيوغوسلافيا السابقة حيث تم ثبوت هذا

د. عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص320.

الاعتراف بسبب قضية المدعي العام ضد السيد سيميتشن و آخرين فلقد تم اعطاء الصلاحية التابعة للجنة و الحق في رفض تقديم الأدلة.

2- منح المنظمات الدولية الغير الحكومية المركز الاستشاري

منحت الأمم المتحدة للعديد من المنظمات الغير الحكومية الناشطة على الصعيد الدولي على مركز استشاري حيث أن كلا من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و منظمة الأغذية و الزراعة تم منح هذا المركز للمنظمات الدولية الغير الحكومية في حين جاء في نص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة التي ذكرت فيه أنه على المجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن يقوم بجميع الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات الغير الحكومية التي تفي بالمسائل الداخلة في اختصاصه.

في نفس الوقت أصدر قراره رقم 1296 ك 44 المؤرخ في 23 ماي 1968 تظم في بنوده كيفية منح المنظمات الغير الحكومية مركزا استشاريا لديه، و قضي فيه باجراء هذه المنظمات لمشاورات مع أمانة المجلس حيث استند المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تلك الترتيبات بقرار منه بحمل رقم 31/1996 وضع معايير الترتيبات لاعتماد منظمات غير حكومية لدى مؤتمرات الأمم المتحدة و عمل على تبسيط عملية تقديم طلبات الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس و من هنا يمكن القول بأن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي استعرض ترتيباته التشاورية مع المنظمات الغير الحكومية في جويلية 1996 و هذا بعد ثلاث أعوام من التفاوض.

في ذات السياق أوصى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في جويلية 1996 ضمن المقرر 297/1996 الجمعية العامة بأن تنظر في دورتها الحادية و الخمسين فيما يخص مشاركة المنظمات الغير الحكومية في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة و في نفس الوقت تم تشكيل فريق فرعي في إطار الفريق العامل التابع للجمعية العامة

د. عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص،321.320.

و المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة و يكون تابع للمنظمات الغير الحكومية إضافة إلى ذلك أكد على أن هناك ما يزد عن 1500 منظمة تتمتع فيه على المركز الاستشاري حيث تم تصنيفها إلى ثلاث فئات و كل فئة تضم مجموعة من المنظمات حسب اختصاصها و هي كالآتي:

- ❖ تتكون الفئة الأولى من المنظمات المعنية بمعظم أنشطة المجلس أما الفئة الثانية تضم المنظمات التي تملك كفاءة خاصة و خبرة في مجالات محددة.
- ❖ في حين تحتوي الفئة الثالثة معظم المنظمات القادرة على تقديم مساهمات من حين لآخر في عمل المجلس، أو أجهزته أو غير ذلك من هيئات الأمم المتحدة.

هذا في ما يخص المجلس الاقتصادي و الاجتماعي أما بالنسبة للمنظمة للأغذية و الزراعة (FAO) لقد منحت مركزا استشاريا للعديد من المنظمات الدولية الغير الحكومية الناشطة على الصعيد الدولي حيث تم منح 201 منظمة غير حكومية، وضع استشاري أو استشاري متخصص أو وضع اتصال بمنظمة الأغذية و الزراعة

و المنظمات ذات المركز الاستشاري لديها الحق في تكوين مراقبين عنها ينوبون عنها في الاجتماعات العامة التي ينظمها الجلس وهيئاته الفرعية، كما يجوز لها أيضا التشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في كل ما يتعلق بمسائل الاهتمام المشترك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم بيانات و معلومات خطية تكون لها صلة بعمل المجلس و جميع مهامه.

حيث أن هناك ثلاث صور للمركز الاستشاري الذي تتمتع به المنظمات الدولية الغير الحكومية و هي:

الصورة الأولى تتجلى في منح المركز العام "المنظمات الدولية الغير الحكومية الكبرى التي تعمل في معظم القضايا الواردة في جدول أعمال المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في حين تتجلى الصورة الثانية في منح المركز الاستشاري الخاص

للمنظمات الدولية الغير الحكومية المختصة فقط في بعض ميادين تتعلق بعمل المجلس أما الصورة الثالثة تضم مركز الادراج في القائمة "والذي يتم منحه للمنظمات الدولية الغير الحكومية الذي يرى المجلس بإمكانها تقديم مساهمات مفيدة لعمله"

د. عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص،322.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية الغير الحكومية و علاقتها بالمجتمع الدولي المعاصر

يهدف البحث المنهجي الأساسي للمنظمات الدولية الغير حكومية إلى إظهار هذه المنظمات ككيانات جديدة تعمل ضمن المجتمع الدولي، على تحقيق تقارب عملي القانون الدولي من خلال نشاطها المكثف و الواسع النطاق إذ يشمل كل من القطاع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الديني و الصحي و الرياضي و الثقافي و القانوني و حتى العملي.

و من خلال ما سبق نتناول دراسة علاقات المنظمات الدولية الغير الحكومية ز بأشخاص المجتمع الدولي بدأ بالدولة ثم المنظمات الحكومية ثم الحركات التحررية فتبرز هنا علاقة المنظمات الدولية الغير الحكومية بالمجتمع الدولي المعاصر من خلال علاقاتها الدبلوماسية مع الدول، و مع المنظمات الدولية و تعاملها معهم على المستوى التنسيقي و ليس التبعية[1].

أولا علاقة المنظمات الدولية الغير الحكومية بالدول

إذ كان المجتمع الدولي المعاصر منقسم إلى وحدات إقليمية مستقلة تتمثل في الدول و التي يزداد عددها بازدياد سكانها ثم إن انتشار موجة حركات التحرر و استقلال الشعوب المستعمرة خير دليل على ذلك.

فإن الدولة تعتبر شخصا رئيسيا للقانون الدولي العام و فاعلا مؤثرا في مجرى العلاقات الدولية باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي برمته و لما كانت كذلك أصبحت المنظمات الدولية الغير الحكومية تسعى و بكل قواها لتوطيد العلاقات الدبلوماسية[2].

1- د. عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص،323 إلى 326

2- عمر صدوق، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2003 ص 37

و يتضح ذلك جليا، في عام 1993 حيث وقفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاق قانوني مع سويسرا فبموجبه اعترف مجلس الاتحاد السويسري بالشخصية القضائية و الصفة القانونية الدولية لهذه اللجنة ففي اكتوبر 2001 كانت لدى اللجنة اتفاقات تعترف للجنة بامتيازات و حصانات دبلوماسية فيما يزيد على 60 دولة.

لذلك فالحديث عن علاقات المنظمات الدولية الغير الحكومية بالمجتمع الدولي المعاصر تبرز من خلال علاقتها الدبلوماسية مع الدول و مع المنظمات الدولية.

فيمكن القول أن هذه العلاقة التعاونية و أحيانا تكون صراعية و في أحيان أخرى تكون تنطوي على بعض التضارب و هذا يختلف باختلاف كل دولة عن الأخرى و من نظام سياسي لآخر، لأن الحكومة تتمتع بسلطات قوية على المنظمات الدولية الغير الحكومية و ذلك من خلال القوانين التي تسنها أو تطبقها و يمكن أن تكون تلك الحكومات إما معوقة أو مساعدة لعمل تلك المنظمات و هذا في مختلف المجالات[1].

ثانيا: علاقة المنظمات الدولية الغير الحكومية بالمنظمات الدولية

للمنظمات الدولية الغير الحكومية علاقة وطيدة مع المنظمات الدولية السياسية فقبل هذا الوقت كانت تستمر تلك العلاقة من المادة 24 من العهد بالنسبة لعصبة الأمم المتحدة بينما في وقتنا الحاضر فهي تستمدها من المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، فبفضل هذه العلاقة عملت هذه المنظمات جاهدة في تقديم المساهمات قيمة للمجتمع الدولي و هذا باهتمامها بكل القضايا و المسائل و اقتراحها أفكار و برامج من شأنها أن تدعم الأمم المتحدة.

إضافة إلى ذلك تشكلت علاقتها بإدارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة إذ أنها كرست من خلالها جزءا من برامجها الاعلامية لترويج المعارف بمبادئ الأمم المتحدة و أنشطتها حيث أنه يوجد قسم خاص بالمنظمات الدولية الغير الحكومية تابع لإدارة الشؤون الاعلامية مما يكرس علاقتها بالأمم المتحدة فتؤدي تلك العلاقة إلى إمكانية الاطلاع على أنشطة هذه المنظمات و تزويدها بأجزاء معتبرة و منتظمة من مواردها الاعلامية المتصلة بعمل الأمم المتحدة

وثمة اليوم ما يزيد على 1500 منظمة غير حكومية ذات برامج اعلامية متينة متصلة و متعلقة بالقضايا التي من شأنها تهم بالأمم المتحدة تربط بادارة شؤون الاعلام مما يتيح للأمم المتحدة إقامة صلات قيمة بالجمهور عموما حول العالم.

و في ضوء هذا سنتطرق إلى معرفة طبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية الغير الحكومية و الأمم المتحدة و التي تكمن في أن "أهمية عمل كل منهما مع بعضها البعض نتج من خلالها إنشاء إدارة شؤون الاعلام في عام 1946 حيث أصدرت الجمعية العامة توجيها لإدارة الاعلام و مكانتها الفرعية من أجل تقديم المساعدة و حشد الرأي العلم و التشجيع الفعالين لخدمات الاعلام و المؤسسات التعليمية القطرية، و معظم الهيئات الحكومية و الغير حكومية المهمة بنشر المعلومات عن الأمم المتحدة كما طالب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عام 1968 بقراره 1297 د-44 المؤرخ في 27 ماي 1968 من إدارة شؤون الاعلام قبول عضوية المنظمات الغير الحكومية[1].

فمن أجل أن تكون هناك علاقة بين المنظمات الدولية الغير الحكومية و الأمم المتحدة يستلزم قبول المنظمات في إدارة شؤون الاعلام التابعة للأمم المتحدة و لكي يتم هذا القبول يجب أن تتوافر أربعة شروط.

1- أن تشاطر المثل العليا المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة
2- أن يقتصر أعمالها و نشاطاتها على أساس غير ربحي
3- أن يكون لديها إهتمام كبير بقضايا الأمم المتحدة
4- أن يكون لديها الالتزام و القدرة الكاملة على إدارة برامج عالمية فعالة تتعلق بأعمال و أنشطة الأمم المتحدة و ذلك عن طريق نشر رسائل إخبارية و نشرات إخبارية

الإجراءات الواجب إتباعها لعضوية المنظمات الدولية الغير الحكومية في إدارة شؤون الاعلام

تتمثل في ارسال كتاب رسمي من مقرها إلى رئيس قسم المنظمات الغير الحكومية بإدارة شؤون الاعلام، تعبر فيه عن اهتمامها الكبير بالانضمام إلى إدارة شؤون الاعلام مع ذكر الأسباب التي جعلت المنظمة تفكر في طلب هذا الانضمام و بشرط أن يرفق هذا الكتاب بستة عينات على الأقل من المواد الاعلامية المنتجة من طرف المنظمة.

و في هذا الأخير نشير إلى أن العديد من المنظمات الدولية الغير الحكومية أثبتت

1- عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق ص 326-327.

أنها الأداة التي يستطيع بواسطتها المجتمع الدولي المعاصر حمل الدول على تطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف لأن قدرتها الآن لم تعد تقتصر فقط على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي و إنما أضحت تقتصر على التحليل و التفكير و الاقتراح في المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية[1].

ثالثا: علاقة المنظمات الدولية الغير الحكومية بالحركات التحررية

يرتبط مفهوم الحركات التحررية بتور النضال الذي تخوضه عبر الأزمنة من أجل الاستقلال، و هذا يعني مسايرة الظروف و التغيرات التي تطرأ على المجتمع و تطوير الأهداف التي تعمل الحركات على تحقيقها، هذا من جهة و من جهة أخرى أثار ظهورها على مسرح الحياة الدولية العديد من التساؤلات حول مفهومها و حقوقها وواجباتها و كذا علاقاتها بشعوبها إلى جانب اشكالية مركزها القانوني و ما إن كانت تشكل عضوا من أعضاء المجتمع الدولي أصلا.

فلق استعمل هذا المصطلح و لأول مرة في ستينات القرن الماضي من طرف بعض الفقهاء ليدرج بعض ذلك في العديد من النصوص القانونية كان أبرزها بروتوكول جنيف الأول المبرم سنة 1977 و الذي عرفها: بأنها "المنظمة الوطنية لها جناحان مدني و عسكري تظهر على مستوى الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية و تخوض كفاحا مسلحا من أجل حصول شعبها على حصة في تقرير المصير".

و من هذا نلاحظ أن هذا البروتوكول قد أعطى للحركات التحررية الصفة القانونية الدولية و اعتبرها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي كونها منظمات وطنية لها جناحان سياسي و عسكري و حكومة مؤقتة تأتي كنتيجة لمعاناة الشعوب ووجودها تحت السيطرة الأجنبية أو ما يسمى بالتمييز العنصري، فهي تلجأ إلى الكفاح المسلح و على هذا الأساس يمكن القول بأن كلا من المنظمات الدولية الغير الحكومية و الحركات التحررية لها علاقة و مشتركان تقريبا في نفس الأهداف و يعملان في نفس الاطار.

و تكمن العلاقة بينهما أن كليهما غير هادفان للربح، و تطوعيان يناضلان من أجل أهداف و مبادئ سامية تنصب في حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، لضمان حياة أكثر أمن و استقرار من أجل تمهيد السبيل لتنمية الشعوب إجتماعيا و سياسيا و ثقافيا... إلخ.

1- عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق ص 329.

إضافة إلى مساعدة المواطنين ذوي الاحتياجات و سعيها لتحقيق مطالبهم و مساعدة المرضى و الجرحى مثلا في حالة الحرب و الإغاثة.

من هنا تبرز مظاهر التعاون بين المنظمات الدولية الغير الحكومية و الحركات التحررية و كون أن الأولى تمد يد المساعدة من خلال التأكيد عليها و تنظيمها بوضع برنامج لها و تقديم مساعدات مادية[1].

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين المنظمات الدولية الغير الحكومية و المنظمات الدولية الحكومية.

للمنظمات الدولية الغير الحكومية علاقة وثيقة و مترابطة مع المنظمات الدولية الحكومية نظرا لأن كلاهما يسعيان إلى تحقيق أهداف معينة و يعملان وفق مبادئ خاصة، و امتلاكهما لأجهزة و فروع لها اختصاصات معينة.

لكن رغم ذلك هناك اختلاف و تميز بين كلا من النوعين فالمنظمات الدولية الغير الحكومية كغيرها من المنظمات تنفرد بميزات و معايير خاصة تجعلها تتميز عما سواها من الهيئات الوطنية و الدولية و على هذا يمكن لنا توضيح أهم نقاط الاختلاف و أوجه التفرقة بين المنظمات الدولية الحكومية و المنظمات الدولية الغير الحكومية.

يمكن لنا في بادئ الأمر إعطاء مفهوم واضح عن المنظمات الدولية الحكومية حيث يوجد تعاريف كثيرة و متعددة فهناك من عرفها على أنها: "كل هيئة دولية تخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية أطرافها من الدول بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء بها".

في حين عرفها آخرون بأنها "ذلك الكيان الدائم الذي تقوم به الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة"

- أما المنظمات الدولية الغير الحكومية فلقد تطرقنا إلى مفهومها و حاولنا اعطائها تعاريف واضحة و لكن سنقوم بتعريفها للقدرة على التمييز بينها و بين المنظمات الدولية الحكومية

حيث يمكن تعريفها على أنها "هيئات خيرية عالمية تضطلع إلى جمع التبرعات من مجموعة متنوعة من المصادر شاملة عموم الجمهور بهدف مساعدة المواطنين و تحقيق مطالبهم و تعتبر مستقلة عن الحكومة بحيث ينشأها الأفراد لا الدول"

و من هنا يظهر أوجه الاختلاف بينهما من خلال أن "المنظمات الدولية الحكومية تنشا بإرادة الدول المتصفة بالسيادة بموجب معاهدة أو اتفاقية لها أهداف سياسية محضة تتمتع بالشخصية القانونية مكلفة بتحقيق أهداف ذات المصالح المشتركة عن طريق التعاون بينهما.

في حين المنظمات الدولية الغير الحكومية تنشا بارادة المواطنين أو جماعة من المواطنين أشخاص عامة أو أشخاص طبيعية أو معنوية أهدافها تنموية قد تخوض في السياسة[1].

أوجه الاختلاف بين كلتا المنظمتين على أساس أن :

1- المنظمات الدولية الحكومية تنشأها الدول باتفاقية دولية فيما بينها و أعضائها الدول باستثناء حالة منظمة العمل الدولية، حيث تأخذ المنظمات الدولية الحكومية عدة أشكال: إما عالمية كالأمم المتحدة أو عالمية متخصصة كمنظمة الصحة العالمية و الزراعة و الأغذية و منظمة اليونيسكو ...إلخ.

و إما إقليمية عامة كجامعة الدول العربية و التحاد الأوروبي و منظمة الوحدة الافريقية و منظمة المؤتمر الاسلامي و مجلس التعاون الخليجي.

أو إقليمية متخصصة كمنظمة الأوبك في حين تأخذ المنظمات الدولية الغير الحكومة عدة أشكال منها: منظمة العفو الدولية – منظمة أطباء بلا حدود – منظمة الصليب الأحمر – منظمة الهلال الأحمر – منظمة الدفاع عن حقوق الانسان و البيئة ... و غيرها[2]

2- تعتبر المنظمات الدولية الحكومية من أشخاص القانون الدولي العام و من المحاصينباحكامه فهي بذلك تتلقى حقوقا من هذا القانون و تتحمل الالتزامات الواردة فيه و تتمتع بالحصانات و الامتيازات الدولية أما المنظمات الدولية الغير الحكومية فلا تعتبر من أشخاص القانون العام الدولي ان كان محيط عملها يمتد الى المجتمع الدولي و الداخل في الدول إلا أنها تبقى خاضعة للأنظمة الداخلية للدول التي منحتها الترخيص[3]

1-2 مقال بعنوان المنظمات الغير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري و التطوعي.

http :www.humanitarianith-net/index.

3- عبد الله علي جابو المنظمات الدولية و الاحكام العامة الطبعة الاولى للمملكة الاردنية عمان،2011 ص37

3- تكون المنظمات الدولية الحكومية مواثيق بين أهدافها و مبادئها و الأجهزة التي تتكون منها و اختصاصاتها كذلك ينظم العلاقة بين الدول الأعضاء فيها. أما بالنسبة للمنظمات الدولية الغير الحكومية فإنها تستند في انشائها إلى الوثائق القانونية الخاضعة للقانون الداخلي في دولة معينة عادة تكون قوانين دولة المقر[1].

4-العاملون في المنظمات الدولية الحكومية هم موظفون في حكومية الدولة و يتلقون أوامرهم و رواتبهم منها. أما أعضاء المنظمات الدولية الغير الحكومية منهم عادة من المتطوعين المؤمنين بأهداف تلك المنظمات و لا تتلقى تلك المنظمات أوامر من الحكومة كما أن الأعضاء فيها لا يتلقون رواتب إضافة إلى ذلك تمارس نشاطها مستقل عن الحكومة.

1- عبد الله على جابو، المرجع السابق، ص 39

الفصل الثاني:

تطورت المنظمات الدولية الغير الحكومية فأصبحت عبارة عن مؤسسات لها إطارها التأسيسي، و لها أهدافها الذاتية و قواعد تعمل على بموجبها و إنه يلاحظ زيادة عددها و تأثيراتها على القرارات الدولية، و تمتلك كل واحدة منها مهارات و قدرات في هذا الشأن فالاعتبارات الخاصة التي تقوم عليها جعلتها تشارك الدول و المنظمات الحكومية في عملية صنع القرار الدولي.

ففي هذا الشأن تطورت و اتسعت المنظمات الدولية الغير الحكومية لتشمل أنواع عديدة و متنوعة و مؤسسات و منظمات فرعية فاعلة أيضا في العلاقات الدولية

ففي هذا الفصل سوف نتطرق إلى بحث مدى قابلية هذه المنظمات على ممارسة تأثيرات و التي لها دورا هاما مركزيا و فاعلية على النظرية التقليدية للقانون الدولي، و تملك مهارات و فعاليات في عمليات صنع القرار بصفة عامة و تحقيق السعي نحو تحقيق الأهداف التي تسعى ورائها بصفة خاصة و على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث خصصنا المبحثين الأولين كنموذجين عن المنظمات الدولية الغير الحكومية و ما مدى فعاليتها على الصعيد الدولي و خصصنا المبحث الثالث كحوصلة عن أهم الانتقادات و العراقيل التي وجهت للمنظمات الدولية الغير الحكومية خلال سعيها وراء تحقيق الأهداف المنشودة على الصعيد الدولي بالإضافة إلى بعض الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحريات[1].

المبحث الأول: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة دولية غير حكومية أنشأت للمساعدات الانسانية و كحاجة ضرورية للمواطنين لها و حاجياتهم منظمة طوعية غير ربحية تهدف إلى تحقيق مطالب الأفراد و حاجياتهم و بالأخص مساعدة ضحايا الحرب حيث أنشأت من السويسري جان هنري دونان.

و في هذا الإطار تمت دراستنا في هذا المجال إلى معرفة شاملة للجنة الدولية للصليب الأحمر حيث سنقسم مبحثنا هذا إلى ثلاث مطالب، سنتناول في المطلب الأول عن كيفية تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر و كيف تطورت و اطلقت عليها الصفة الدولية.

1- عمر سعد الله، المرجع السابق ص 87.

و اصبحت تعتبر منظمة لها أهمية كباقي المنظمات و في نفس السياق سنتطرق إلى مفاهيم و تعاريف أعطيت للجنة الدولية للصليب الأحمر. أما المطلب الثاني سنستعرض من خلاله ما هي الصفة و المقر الدوليين التي تمتعت بهما اللجنة الدولية للصليب الأحمر و كيف اكتسبت هذه الصفة و الميزة الدولية.

و كمطلب ثالث و أخيرا سنتناول جميع هياكل اللجنة و مؤسساتها و أهم مهامها ووظائفها التي انشأت من أجلها و التي تساعدها في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: فكرة تأسيس اللجنة و التعريف باللجنة

فكرة تأسيس اللجنة

تنسب المبادرة إلى هنري دونان أحد سكان جنيف الذي كان يقوم بزيارة ميدان معركة سولفرينو في مقاطعة لومبارديا حيث انتصرت قوات فرنسا و سردينيا على النمساويين و قد تأثر هنري دونان بما رآه أمام منظر الأعداد الوفيرة من الجرحى الذين تركوا دون عناية في ميدان القتال حتى أنه كرس الجزئ الأكثر من حياته للبحث عن الحلول العلمية و القانونية من شأنها تحسين حال ضحايا الحرب[1].

لقد ولدت فكرة الصليب الأحمر و انبثقت من هذه المنظمة طوعية لإغاثة المحتاجين على إثر ما شاهده دونان في ذلك اليوم من آلاف الجنود من الجيش و قد تركو يعانون بسبب ندرة الخدمات الطبية الملائمة و انظم إلى دونان أربعة من مواطني جنيف و قام أربعة بتكوين اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى و أصبحت فيما بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر ففي 9 فبراير 1863 دعا هؤلاء الخمسة إلى عقد مؤتمر دولي يتولى صياغة مبادئ اتفاقية توقيع عليها الدول لتشكيل جمعية ضوئية لمساعدة جرحى مختلف حروب البلدان الأوروبية من أي بلد كانوا بحيث يصبح هؤلاء الجرحى هم و الذين يعالجونهم في حالة قياد تامة، تحت حماية الشعار الذي اختارته الجمعية و هو الصليب الأحمر المرسوم على خلفية بيضاء، و هو يقابل شكل العلم السويسري الذي هو صليب أبيض على خلفية حمراء اعترافا بدور سويسرا في نشوء تلك المنظمة

1-عمر سعد الله، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، ص88-89.

التعريف بلجنة الصليب الأحمر

اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤسسة خاصة و مستقلة و محايدة تقوم بالتدخل بصورة محايدة على الصعيد الدولي في حالة النزاعات المسلحة الداخلية أو الحروب الأهلية حيث تقوم بتقديم المساعدات للضحايا العسكريين و المدنيين و أسرى الحرب

و تؤدي اللجنة عملها في النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية على أساس إتفاقيات جنيف الأربع 1949 و بروتوكوليها الماحقين بها عام 1977 عما تعمل هذه المنظمة على تطبيق هذه الاتفاقيات و نشرها و تطويرها في مختلف أنحاء العالم.

حازت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على جائزة نوبل للسلام 3 مرات كان آخرها 1963 مناصفة مع رابطة جمعية الصليب الأحمر و الهلال الأحمر[1].

المطلب الثاني: المقر و الصفة القانونية

يقع المقر الرئيسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف و لكن لها مراكز في حوالي 80 دولة و يعمل معها عدد من الموظفين يتجاوز عددهم 12000 موظف هذا و في حالات اقتراع، تتولى اللجنة الدولية تنسيق العمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر و مصدر انشاء القانون الدولي الانساني لا سيما اتفاقيات جنيف و تكمن صفتهما الدولية رغم أنها نشأت عن مبادرة اتحاد العالم بينما تمتد انشطتها لتشمل أكثر 80 بلدا و يوفر نحو 800 شخص الدعم و المساندة اللازمين لعمليات اللجنة الدولية في الميدان انطلاقا من مقرها في جنيف بسويسرا[2].

تتميز اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوضع قانوني فريد حتى قبل أن تمنح مركز مراقب في الأمم المتحدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 16 اكتوبر 1990 و تصور السيدة "غابورونا" العاملة في الوحدة القانونية للجنة الدولية للصليب الأحمر هذا الوضع يقولها: بأن اللجنة الدولية توصف أحيانا بأنها منظمة غير حكومية ففي الواقع ليست منظمة غير حكومية و لكنها ليست منظمة دولية أو منظمة إذا ما هو وضعها القانوني؟ ينبغي التأكد بأنها منظمة ذات طبيعة مجانية ذلك أن لها صفة الكيان الخاص لأنها تشكلت وفقا للقانون المدني السويسري و لم يكن وجودها نتيجة تفويض من الحكومة و في نفس الوقت فإنها ذات وظائف و أنشطة دولية طوعية لتوفير المساعدة و الحماية لقضايا النزاعات المسلحة، حددت بتعليق من

1-عمر سعد الله، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، ص 94.

من المجموعة الدولية و مبنية على القانون الدولي و تحديدا اتفاقيات جنيف التي تعددت أكثر المعاهدات تصديقا في العالم و لعل هذا العنصر هو الذي يتيح عليها صفة المنظمة الدولية الغير الحكومية.

المطلب الثالث: هيكل اللجنة و مهامها

1-هيكل اللجنة:

1-1 الجمعية العمومية:

تعد الجمعية العمومية الهيئة العليا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر و هي تتولى جميع أنشطة اللجنة الدولية و تضع السياسات و تحدد الأهداف العامة و الاستراتيجيات و لها رئيس و نائب رئيس.

1-2 المجلس التشريعي:

يتبع المجلس التشريعي للجمعية التي تفوضه بعض سلطاتها و يتولى المجلس إعداد النشاطات التي تقرها الجمعية و يصدر القرارات التي هي ضمن نطاقه فيما يخص الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة العامة و التمويل و الأفراد و الاتصالات و المجلس هو الصلة حيث المجلس و الإدارة و الجمعية العمومية، يتألف المجلس من خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية و يترأسهم رئيس الجمعية العمومية.

1-3 مجلس الإدارة:

هو الهيئة التنفيذية للجنة الدولية للصليب الأحمر و مسؤول عن تنفيذ الأصناف العامة و الاستراتيجيات التي تضعها الجمعية العمومية و المجلس التشريعي و تطبيقها كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر و يتكون مجلس الإدارة من المدير العام و ثلاثة مديرين تعينهم الجمعية العمومية[1].

1-4 مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تكمن أهمية هذه اللجنة في كونها تشكل منظمة فاعلة في إطار القانون الدولي الانساني إذ تقوم بمهام الحماية الانسانية و تقدم المساعدة لضحايا الحرب و العنف المسلح و تسعى للحفاظ على قدر من الانسانية في الحروب.

1- د.خليل حسين، النظرية العامة و المنظمات العالمية و البرامج و الوكالات المتخصصة، دار المنهل اللبناني بيروت، الطبعة الأولى 2001، ص542.543..

و قد أوكلت إليها أحكام القانون الدولية مهمة دائمة بالعمل غير المتحيز لصالح السجناء و الجرحى و المرضى و السكان المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة.

و تتولى بعثاتها الميدانية بالأساس أنشطة الحماية أو المساعدة أو الوقاية لصالح ضحايا حالات النزاع المسلح أو الاقتتال الداخلي القائمة أو الناشئة[1].

و تشكلت الجمعية التي دعا إليها "دونان" التي اطلق عليها جمعية جنيف للمنفعة العامة، و اتخذت من مدينة جنيف مقرا و هي مكونة من خمسة أعضاء و هم "غوتشافمواني‌يه، غيوم هنري، دوفور، و لوي أبيا، و تيودور مونوار"، فضلا عن هنري دونان ثم تحول اسمها إلى اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى قبل أن تصبح فيما بعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر و جاء تكوين تلك اللجنة أول مرة نتيجة المساعدة و الدعم الذي لقيه دونان من مجلة "الدبا" و المساندة التي وجدها من الكاتب الفرنسي الشهير "سان مارك جيراردن" في عدد من مقالاته المثيرة حول الموضوع و غيره من الكتاب في سائر فرنسا فانتشرت الفكرة انتشارا بعيدا و لم يمض إلا القليل حتى تأسست جمعية الصليب الأحمر و انظم إليها عدد من الكتاب و رجال السياسة و الأعمال.

و تلبية لدعوة من هؤلاء اجتمع 63 عضوا لأول مرة بمدينة جنيف في 26 اكتوبر 1863 يمثلون 16 بلدا أوروبيا و أقروا المبادئ الاساسية للجمعية التي أعدها "جوستاف موانييه" كما اعتقد ذلك المؤتمر الشارة المميزة شارة الصليب الأحمر على أرضية بيضاء و الذي ولدت من خلاله مؤسسة الصليب الأحمر.

و من أجل إضفاء الطابع الرسمي على حماية الخدمات الطبية في ميدان القتال و الحصول على اعتراف دولي بالصليب الأحمر و مثله العليا عقدت في العام الثاني 1864 الحكومة السويسرية مؤتمرا دبلوماسيا في جنيف شارك فيه ممثلوا اثني عشرة حكومة و اعقدوا اتفاقية بعنوان "إتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى الجيوش في الميدان" أو ما سميت لاحقا باتفاقية جنيف الأولى و التي كانت الأولى من سلسلة اتفاقيات القانون الدولي الانساني المعروفة اليوم[2].

1-2 د. سعد الله، المنظمات الدولية الغير الحكومية في القانون الدولي. ص 89-90.

المبحثالثاني: منظمة العفو الدولية

عند حديثنا عن المنظمات الدولية الغير الحكومية و فعاليتها و تأثيرها على العلاقات الدولية و كيف تعددت أنواع و أنماط تلك المنظمات يدفعنا الحديث في نفس الوقت عن منظمة العفو الدولية التي تعتبر كاحدى أكبر المنظمات الدولية الغير الحكومية الناشطة سواءا في ميدان حقوق الانسان أو في القانون الدولي الانساني و انها الأكثر تأثيرا للدول إزاء انتهاكات قواعد القانون الدولي، و تعتبر أيضا أكثر المنظمات مركزية خصوصا في مجال نشاطها و للإشارة فإن معرفة النشاطات و العمليات التي تقوم بها منظمة العفو الدولية و على أي اساس و حديثنا أيضا إلى ما هو الهدف من وراء ظهور هذه المنظمة و ما هي أهم القضايا التي تتبناها.

سوف نقسم بحثنا هذا إلى مطالب نتناول فيه كيف نشأت منظمة العفو الدولية و ما هي أهم المفاهيم و التعاريف التي أطلقت عليها باعتبارها منظمة دولية غير حكومية.

- المطلب الثاني يتناول أهداف منظمة العفو الدولية
- أما المطلب الثالث فيحتوي على المهام التي تتبناها منظمة العفو الدولية إنطلاقا من الأنشطة و الوظائف التي تقوم من أجلها.

المطلب الأول: نشأة منظمة العفو الدولية

تعتبر منظمة العفو الدولية إحدى أكبر المنظمات الدولية الغير الحكومية في ميدان حقوق الانسان و القانون الدولي الانساني و إنما الأكثر تأثيرا و احراجا للدول إزاء انتهاكات قواعد القانون الدولي هذه المنظمة أنشأت سنة 1961 و منذ انشائها إهتمت بقضايا سجناء الرأي و الضمير ثم مناهضة حكم الاعدام فيما بعد، ليمتد نشاطها شملا لمنح حقوق الانسان، و تتميز بنشاطها الاعلامي الكثيف و تعتبر منظمة العفو الدولية أكثر المنظمات الدولية مركزية خصوصا في مجال نشاطها و في عملية التبني خصوصا، و التي تعتمد مساجين من جماعات مختلفة من العالم تحددهم الأمانة الدولية للأفواج التي تنشط على المستوى الوطني و هذا لهدف الحفاظ على الحياد و عدم التحيز، إذ لا تسمح للأفواج بتبني قضايا بلدانها أو إصدار بيانات بشأنها.

و ساهمت في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الجديدة في عام 1998 و التي تمثل

د. سعد الله، المنظمات الدولية الغير الحكومية في القانون الدولي. ص108.

إنجازا كبيرا في مجال العدالة الجنائية الدولية على اعتبار أنها تتولى إجراءات التحقيق و المحاكمة في جرائم الإبادة الجماعية و الجرائم الانسانية و جرائم الحرب عندما تكون السلطات المحلية على المستوى الوطني عاجزة عن القيام بذلك[1].

و يعود شروع هذه المنظمة في مساعيها من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية إلى عام 1993 حيث بذلت نشاطا كبيرا في صياغة قانون روما الأساسي للمحكمة و الذي اعتمد في يوليو/تموز 1998 غيره من الوثائق المكملة بما في ذلك قواعد الاجراءات و الأدلة و عناصر المحكمة التي أعدتها اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة من عام 1998 إلى عام 2002

هذا و تساهم منظمة العفو الدولية حاليا في نجاح المحكمة الجنائية الدولية من خلال عملها من أجلها أن تصدق جميع الحكومات على نظام روما الأساسي بما يكفل أن تتمتع المحكمة بأوسع ولاية قضائية.

المطلب الثاني: أهداف منظمة العفو الدولية

إن هدف منظمة العفو الدولية هو المساهمة في مراعاة حقوق الانسان في شتى أرجاء العالم و هي الحقوق المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان و تنقسم هذه الأهداف إلى صلاحيات تعتمد في نشاطاتها:

أ)تعزيز الوعي و التمسك بالإعلان العالمي لحقوق الانسان و غيره من قوانين حقوق الانسان المعترف بها دوليا و تأكيد جميع حقوق الانسان و حرياته و عدم قابليتها إلى التجزئة، و لهذا فمنظمة العفو الدولية لا تتدخل في النزاعات السياسية و حتى تضمن المصداقية فهي لا تنحاز لأي طرف و لا تميل لأي اتجاه سياسي أو عرقي أو ديني فعملها يجب أن يكون متوازن الأيديولوجيات و الاتجاهات في العالم فمنظمة العفو الدولية لا تدعم و لا تحارب أي حكومة و لا أي نظام سياسي[2].

ب) رأت منظمة العفو الدولية أن الجميع باستطاعته أن يلعب دورا في حماية الكل دون اعتبار و لا حتى المكان و حسب أفكار مؤسسها الأول فيه وفق ثلاثة اهداف محتواه في الهدف الأول.

1-2 د. سعد الله، المنظمات الدولية الغير الحكومية في القانون الدولي. ص108.

تحرير و مساعدة سجناء الرأي:

تتحرك منظمة العفو الدولية فقط لصالح الموقوفين بسبب آرائهم شرط أن لا يكونوا قد استعملوا العنف و شجعوا على استعماله.

إن سجناء الرأي هم أكثر الأشخاص المسجونين و الذين تعرضوا إلى ضغوطات جسدية بسبب مواقفهم السياسية أو الدينية أو تحت أي سبب آخر يتعلق بالضمير أو بسبب انتماءاتهم العرقية أو جنسهم أو لونهم أو بسبب لغتهم الأصل القومي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

توفير ضمانات قضائية لصالح المساجين السياسيين:

هدف منظمة العفو الدولية هو مساعدة كل مساجين الرأي بكل ما تمتلك من وسائل و احتياجات كما أن المنظمة تعتمد على ما جاء في المادتين (9-10) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان يجب ألا يتعرض أحد للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي أو النفي و لكل شخص الحق في المساواة الكاملة لجلسة استماع عادلة و عامة بواسطة محكمة مستقلة و غير متحيزة في تحديد حقوقه و التزاماته.

المطلب الثالث: مهام منظمة العفو الدولية

تقوم منظمة العفو الدولية على مراقبة سلوكها في الميدان و على ضمان أن تتيح القوانين المحلية للسلطات صلاحية التحقيق في الجرائم و محاكمة المسؤولين عنها أينما وقعت بدون أية عقبات و التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و ضمان أن تنص القوانين المحلية على التعاون الكامل مع "المحكمة الجنائية الدولية" عندما يكون النظام القضائي على المستوى الوطني عاجزا عن النظر في تلك الجرائم و محاكمة المسؤولين عنها أمام المحاكم الوطنية، و عند وقوع الجرائم تسعى لحث حكومات البلدان التي ارتكبت فيها تلك الجرائم أو كان بعض مواطنيها ضالعين في ارتكابها على وضع خطة عمل شاملة تكفل التحقق في جميع تلك الجرائم كمل تكفل لدى توفر ما يكفي من الأدلة محاكمة المشتبه في أنهم ارتكبوها، و ذلك من دون اللجوء إلى التعذيب أي في محاكمة عادلة و فضلا عن ذلك فإن هذه المنظمة لا تتدخل دائما بخلفية سياسية يظهر ذلك تناولها للأمور التي لها علاقة بالقانون الدولي و مفاهيمه الحضارية و الثقافية و الانسانية.1

1- د. سعد الله، المنظمات الدولية الغير الحكومية في القانون الدولي. ص 110 - 111.

إن منظمة العفو الدولية تكافح من أجل الحصول على احترام مضامين الاعلان العالمي لحقوق الانسان في كل الظروف (المادة 5) و تعارض منظمة العفو الدولية أيضا كل اعدام خارج نطاق القضاء و تعارض حالات الاختفاء للأشخاص سواء استخدموا العنف أو دعوا لاستخدامه أولا.

هياكل منظمة العفو الدولية: تتحرك على مستوى مزدوج وطني و دولي.

على المستوى الوطني:

القاعدة العامة أن كل فرع أو مجموعة تخضع لقانون البلد الذي تمارس نشاطها فيه، فالوضعية القانونية قد تكون في شكل جمعية أو لجنة تتمتع بالشخصية القانونية أعضاء منظمة العفو الدولية أشخاص طبيعيون يلتزمون بأهداف و قوانين المنظمة و يلتزمون بدفع الاشتراك و أداء المهام الموكلة إليهم و إلى جانب الأعضاء هناك مجموعات تتشكل تلقائيا باعتماد من المكتب التنفيذي و بعد إذن المكتب الجهوي تتعهد بدفع اشتراكات فوج و القيام بمهام منها تحت سلطة المكتب التنفيذي.

- يمكنإنشاء فرع وطني إذ توافرت الشروط المحددة في المادة (10) من القانون الأساسي و هي:
  - إثبات القدرة على التنظيم و العمل وفقا لأهداف منظمة العفو الدولية
  - تشكل مجموعتين و عشرين عضوا على الأقل
  - أن يرفع قانونه الأساسي إلى اللجنة التنفيذية الدولية للموافقة عليه
  - التسجيل لدى الأمانة الدولية بهذه الصفة

على المستوى الدولي:

بالنسبة لهياكل منظمة العفو الدولية من هذا المستوى فتحددها المواد من (12 إلى 38) من القانون الاساسي.

و تقاريرها لا تراعي الانتهاكات التي تقع في بعض الدول في الوقت الذي لا نتناقش فيه عن الكشف عن اتخاذ بعض الحكومات خطوات كافية لحماية حقوق الانسان في زمن السلم، و في ظروف الصراع المسلح تعمل ما تقوم به الحكومات الأخرى من انتهاكات لحقوق الانسان حيث تنشط بصفة كبيرة في الصحراء الغربية.

يمكن الاشارة أيضا إلى أن المنظمات الدولية الغير الحكومية يمكن لها أن تتحصل على هبات و عائدات و مساعدات مالية من هيئات أجنبية و لكن شرط أن توافق

السلطات العمومية المختصة على هذه المساعدات، و تتأكد من مصدر هذه المبالغ، و تتأكد أيضا من توافقها من الهدف المسطر في القانون الأساسي لهذه المنظمة الوطنية.

بمعنى أنها تتحصل على عائدات مالية من خلال جمع التبرعات شريطة أن يكون هذه التبرعات علنية، و مرخص بها من طرف السلطات العمومية المختصة حسب الأشكال و الشروط التي نصت عليها القوانين و التنظيمات المعمول بها في هذا المجال[1].

1- G a elle breton legoff l'influence, des organisations non gouvernementales ONG sur la negociation de quelques instruments internationaux, édit y non blais 2001, P 13

المبحث الثالث: العراقيل و التحديات التي تواجه المنظمات الدولية الغير الحكومية و أهم الحلول.

لقد تمت دراستنا للمنظمات الدولية الغير الحكومية من خلال الجوانب الداخلية و الخارجية في شتى المجالات، و تطرقنا إلى النماذج التي هي بمثابة دليل واضح على تأكيد أن المنظمات الدولية الغير الحكومية لم تظهر على الساحة الدولية إلا أنها شهرت ما يحدث في المجتمع الدولي و نظرا لتغاضي الحكومات و لتفاديها الأمر بما يتعلق باحتياجات المواطنين سوآءا داخليا أو خارجيا و في مختلف المجالات ظهرت هذه المنظمات كجمعيات مساعدة و خيرية و تطوعية للمساعدات الانسانية.

و كان نتيجة ذلك حيازة المنظمات الدولية الغير الحكومية على مكانة دولية من خلال العلاقات بينها من تبرعات و غيرها و على هذا ورغم الدور الفعال و الوظيفة التي نشأت من أجلها لقد واجهتها عدة صعاب و عراقيل و تحديات حالت دون قيام هذه المنظمات بأدوارها سواءا على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني و الاقليمي،كادت أن تتراجع مكانتها و تتدهور في العلاقات الدولية و تصبح غير فعالة بحيث لا يمكن لها أن تؤدي وظائفها على أكمل وجه فالمنظمات الدولية الغير الحكومية لم تظهر على الساحة الدولية إلا و هي على يقين بأنها ستقدم جميع المساعدات للمواطنين المحتاجين كالصليب الأحمر مثلا إضافة إلى تقديم الأدوية للجرحى و تحرير الأسرى.

و لأن هذا الوضع و الهدف يعتبر مجال إنساني فهو بطبيعة الحال يخص المجتمع ككل، و على هذا يمكن للمنظمات الدولية الغير الحكومية أن نجد حلولا مناسبة لواجهة التحديات و العراقيل و أهم المشاكل التي تعترضها و التي تقف عاتق دون تحقيقها لأهدافها.

المطلب الأول: أهم الصعوبات و العراقيل التي واجهت المنظمات الدولية الغير الحكومية.

رغم الدور البارز للمنظمات الدولية الغير الحكومية و الذي لا يمكن تجاهله، و الذي على أساسه أضحت الحكومة تظهر بعض المرونة من حيث التعامل و خاصة المنظمات و فروعها، و الممثلين التابعين لها و الموجودين على أراضيها و هذا لرسم صورة ناصعة لها في المجتمع الدولي و على مستوى العلاقات الدولية حيث أصبحت فاعلا مهما و فعالا و مؤثرا على الصعيد الدولي.

و لهذا فإن هناك عقبات و عراقيل تحول دون أداء المنظمات الدولية الغير الحكومية لعملها على أكمل وجه خاصة فيما يتعلق بمساعداتها الانسانية و المعونات التي تقدمها للمواطنين و أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي:

- إن النشطاء التابعين للمنظمات الدولية الغير الحكومية يعانون من المضايقات و التهديدات من طرف أعوان السلطة مما يجعلهم يخفقون في تحقيق نتائج ملموسة في مجال تحسين أوضاع المواطنين و الذين هم بحاجة ماسة إلى جماعة أو منظمة تقف في صفهم[1].
- إحترام الآليات و المعايير الدولية من طرف الحكومات حيث زادت وضعية حقوق المواطنين تدهورا في السنوات الأخيرة و رغم الحماية تكلفها المواثيق الدولية لنشاط حقوق الانسان و التي تضمن لهم المشاركة في الأنشطة السلمية المناهضة للإنتهاكات المتعلقة بحقوق الشعب و الحريات الأساسية و السياسية، و تلزم الدول على وجه الخصوص بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة.

1- شريف شريفي، المنظمات الدولية الغير الحكومية و دورها في ترقية و حماية حقوق الانسان ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر جامعة تلمسان ، كلية الحقوق، سنة 2008 ص 134.

- لكن واقع الحال بين عكس المثالية التي أبرزتها النصوص الدولية و أوضحت حجم المضايقات الكارثية التي يتعرض لها أعضاء المنظمات المحلية لحقوق الانسان من متابعات قضائية و استعمال جهاز القضاء الذي كان من المفروض أن يكون حاميا للحقوق و إذا به يكون سوطا من سياط السلطة تسلطه على من يخالف الحاكم و لو بالمطالبة بالحقوق المفقودة[1].
- و في هذا السياق نذكر أيضا المشاكل التي تعانيها المنظمات الدولية الغير الحكومية في مجال حماية و ترقية حقوق الانسان و كأساس و هدف قامت على أساسه هو أن قضايا حقوق الانسان لا تزال مفقودة رغم الجهود الحديثة إلى رفع سقف الوعي بأهمية و مكانة الانسان و غرس ثقافة أن لهذه الأخير له حق كما عليه واجب يتمتع به على مستوى صعيد[2] العلاقات الدولية فرغم الضغوطات من طرف الهيئات الحكومية كالأمم المتحدة و المنظمات الدولية الغير الحكومية بضرورة تدريس حقوق الانسان في المراحل التعليمية و محاولة الحكومة تطبيق ذلك المنهج التعليمي إلا أن هذه المبادرة تبقى دون المستوى المطلوب و تطبيق تدريس محاربة الانتهاكات و تقديم المساعدات الانسانية يفتقر إلى الاساليب الحديثة للتعليم و يقتصر على التلقين و الذي ما يلبث أن تكون المعلومة المعطاة عن طريقة و المتعلقة بإعطاء المواطنين حقهم و حمايتهم في إدراج النسيان في غياب التطبيق العلمي و التدريب الجيد الذي يرسخ هذه القضايا.
- و في جاني آخر ينظر إلى المنظمات الدولية الغير الحكومية أنها منظمات قد تعترضها صعوبات كباقي المنظمات الأخرى و تكمن هذه الصعوبات في كونها أن اهتمامها الكامل ينصب على حقوق معينة كالحقوق المدنية و السياسية و اهمالها للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية التي تعتبر هي الأخرى مهمة و ضرورية في العلاقات الدولية، و فقدانها للتواصل فيما بينها خاصة مع المنظمات التي تهتم بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية كالاتحادات العالمية[3].
- و تجدر الاشارة أنه عند قيام المنظمات الدولية الغير الحكومية بالوظيفة و الأهداف التي أنشأت من أجلها أن هناك صعوبات و عراقيل تعترض سيرها

1- شريف شريفي، نفس المرجع السابق، ص 135

2- Yash tendon un point de vue africain sur la ONG étrangéres, en afriquesuccée la harmatan, paris 1992 P 65

3- شريف شريفي، نفس المرجع السابق، ص 137

و تقف في وجه هذه المنظمات حتى لا تؤدي نشاطها على أكمل وجه و تتمثل هذه العراقيل التي تدخل في مجال سعيها نحو الادارة الجيدة فيما يلي:

* ضعف مجالس الادارة

* غياب المنافسة على الصعيد الدولي لأن المنظمات الدولية الغير الحكومية لا تهدف للربح و كسب المال بقدر ما هو عملها تطوعي في حين أن المنظمات الدولية الأخرى تسعى جاهدة لكسب الربح و تطوير منتجاتها على هذا لا يمكن أن يكون هناك تنافس مع هذه المنظمات في المجتمع الدولي.

* تدني أجور العمال و يمكن في غالب الاحيان أن تتلاشى و تضعف

* الشؤون السياسية إذا كانت المنظمات الدولية الغير الحكومية على علاقة بها و التي عادة ما تؤثر عليها مثلا: تقوم هذه المنظمات بفضح الحكومات بسبب عدم تلبيتها لمطالب المواطنين و حاجياتهم و تكون نتيجة ذلك أن المنظمات الدولية الغير الحكومية لا يمكن لها أن تستقبل أي تبرعات أو تمويل من طرف الجهات الرسمية و الغير الرسمية للدول[1].

و كذلك من العراقيل التي تحول دون أداء المنظمات الدولية الغير الحكومية للدور المنوط إليها هو غياب الكوادر البشرية المدربة و هذا راجع إلى العدائية التي تنظر بها السلطات العامة لهذه المنظمات مما أفزع المواطنين المهتمين و المقتدرين ماليا و مهنيا من تقديم المساعدات و الدعم لهذه المنظمات مما أفقدها جانب هام من الدعم المالي و المعنوي.

و من جهة أخرى في بعض البلدان فإن النشاط في مجال حماية الحقوق الأساسية للمواطنين يعد تجربة جديدة كما هو الحال في الجزائر مثلا: نوعا ما و لهذا فإن المنظمات المحلية في حاجة ماسة إلى التدريب للناشطين فيها من أجل الاضطلاع بالوظائف بشكل فعال و محترف خاصة في الظروف الراهنة التي تواجه حماية و ترقية مطالب المواطنين[2].

في حين أن هناك من يرى و يجمل أهم المعوقات التي تواجه المنظمات الدولية الغير الحكومية فيما يلي:

1- المنظمات الدولية الغير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري و التطوعي، نفس المرجع السابق.

2- شريفي شريف، نفس المرجع السابق، ص 137

المعوقات الخارجية: تتمثل هذه المعوقات أساسا في الظروف و المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في المجتمع الدولي أي بمعنى غياب البيئة الخارجية المحفزة و المساندة لقيام المنظمات الدولية الغير الحكومية بنشاطاتها و أدوارها على أكمل وجه.

المعوقات الداخلية: تتعلق بالبيئة الداخلية للمنظمة كمحدودية الموارد و ضعف عمليات الادارة المالية.

* تعذر الحصول على الدعم الخارجي[1]

* ضغوطات المانحين و المستفيدين

* جمود العضوية و ضعف دور الجمعية العمومية.

* ضعف الكفاءة و المؤهلات و المهارات للقائمين على إدارة المنظمات الدولية الغير الحكومية.

المطلب الثاني: أهم التحديات و الحلول الممكن اتباعها لمواجهة صعوبات المنظمات الدولية الغير الحكومية.

كما رأينا واجهت المنظمات الدولية الغير الحكومية صعوبات و عراقيل حالت دون تقييمها و أدائها لوظائفها في نفس الوقت تملك تحديات نذكر منها مايلي:

و أهم تحدي يواجه المنظمات الدولية الغير الحكومية هو افتقار هذه المنظمات إلى الدعم المالي مما يحول دون تنفيذها لبرامجها فتجد هذه المنظمات غير قادرة على القيام و لو بأيام دراسة، أو نشر كتب أو مطبوعات لها علاقة باحتياجات المواطنين و مطالبهم إضافة إلى تمويل حملات ضد انتهاك حق من حقوق الانسان مما يهدد هذه المنظمات بالانهيار أو أنها تفتقد للمصداقية لأنها لا تستطيع الاستمرار في ممارسة نشاطها وفقا لأولوياتها.

أو أن تقوم هذه المنظمات الدولية الغير الحكومية المحلية بقبول أموال من الحكومة كمساعدة مثلا. و بالتالي تكون غير مستقلة ماليا، لأن الانسان بطبعه أسير الاحسان و هذه المساعدات التي تقدمها الحكومة غالبا ما تكون مشروطة.

أما إمكانية حصول هذه المنظمات على تمويل أجنبي و الذي غالبا ما يكون مغلف بغايات سياسية محضة مما يجعله مثار للشبهات و مدعاة لادعاءات الدوائر الرسمية

و الاعلامية التي تنظر للتمويل الأجنبي من زاوية العمالية و اتهام هذه المنظمات بجمع معلومات و بيانات للجهات المانحة[1]

بينما نجد التمويل الاجنبييخضع إلى مدى المجتمع بدور هذه المنظمات و مدى تشبع أفراده بثقافة حقوق الانسان و ادراكه بأنها تلبي احتياجات هامة و ضرورية في المجتمع الدولي.

و يحول أيضا دون توفير التمويل المحلي الذهنيات التي تطغى على أغلب أفراد المجتمع و ذلك باعتبار أن هذه المنظمات نخبوية و خاصة معينة من طرف الأفراد دون غيرهم.

أما البعض الآخر فينتابه الخوف من الاقتراب من هذه المنظمات مخافة بطش أجهزة الأمن و ادخاله في دوامة المساءلة و التهديد بالمتابعات القضائية و تهديدات أخرى بنما الباقي من أفراد المجتمع فقد تملكهم اليأس و استبد بهم القنوط و جئتم على صدورهم فاستسلموا للأمر الواقع إن لم نقل الوقوعية، الذي رأوا أنه لن ينصلح سواء بهذه المنظمات أو بغيرها.

و هناك تحدي آخر يقف في وجه المنظمات الدولية الغير الحكومية هو قلة العمل التطوعي في مجالات الحياة و في مجال حماية حقوق الانسان بصفة خاصة، إن لم نقل إنعدامه و هذا يتم عنه قلة عدد النشطاء، و هذا راجع إلى نتيجة مفادها أنه يعود بسبب قلة عدد النشطاء في مجال تحقيق مطالب المواطنين هو المخاطر و المتابعات التي قد يتعرض لها النشطاء في مواجهة السلطات الأمنية.

و ما التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية الغير الحكومية الدولية و المحلية حول المساعدات التي تقدمها و التي نجدها مليئة نوعا ما بالانتهاكات و المتابعات التي يتعرض لها نشطاء هذا المجال في المنظمة من إحتجاز و تعذيب و متابعات قضائية قد تصل إلى حد السجن و التغريم[1]

الحلول الممكنة للمنظمات الدولية الغير الحكومية:

في بادئ الأمر تجدر الإشارة إلى وجود عدد من الخطوات الرئيسية في عملية الأداء الاداري الجيد و التي بامكان المنظمات الدولية الغير الحكومية الاعتماد عليها

1- شريفي الشريف، نفس المرجع السابق، ص 138

2- Yash, beigbeder le role international de l’oraganisation non gouvernemental LDGDG 1992 P09

لمواجهة الصعوبات و العراقيل و معظم التحديات التي تواجهها و ذلك من خلال:

- دراسة تاريخ المنظمة و خلفياتها و خبراتها السابقة
- استطلاع و استكشاف الوضع القائم و الحالي للمنظمة
- تحديات القضايا و المشاكل التي تعاني منها ادارة و أداء المنظمات الدولية الغير الحكومية و تفسيرها و محاولة إيجاد حلول للوضع القائم و المشاكل التي تعترض المنظمة.
- تحديد جدوى الاستراتيجيات المالية و التنظيمية
- تنفيذ التغيير الاستراتيجي

و مجمل القول يمكن القول بأن الادارة الجيدة للمنظمات الدولية الغير الحكومية و التي بواسطتها يمكن لهذه الأخيرة تحقيق أهدافها تتعلق كذلك بالطرق التي تضع نفسها في سياق البيئة الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى الأساليب و الأدوات و الاستراتيجيات التي تستخدمها لإنجاز أهدافها.

و يرتكز الأداء الممكن للمنظمات بالأخص على كيفية استخدام المديرين لأموال المنظمة بشكل كفؤ و فعال، من أجل إحداث استقرار في الوضع المالي و إنجاز أهداف تنظيمية طويلة الأجل[1].

و بصفة عامة يمكن الاشارة إلى مجموعة من التطورات و الحلول التي قد تكون بمثابة المحفز للمنظمات الدولية الغير الحكومية على القيام بمواجهة العراقيل التي تحول دون قيامها لأهدافها و نشاطاتها كظهور منظمات جديدة أو حدوث نمو المنظمات القائمة أو التي هي بحاجة إلى إحداث تغيير أو استقرار في الوضع المالي و كذلك التمويل أو الرغبة في الارتقاء بمستوى الخدمة أو النتيجة لاتساع المهام الملقاة على عاتق المنظمة أو بدافع الحاجة إلى التكامل مع المنظمات الأخرى لتنسيق الأعمال أو لتغيرات القيادة أو للوقاية من المخاطر و التهديدات السياسية[2]

و بالنسبة للتمويل الذي تتلقاه المنظمات الدولية الغير الحكومية فالواقع يثبت أن زيادة التمويل ليس المعيار الأساسي لتقديم آداء المنظمة، و قدرتها على البقاء و الاستمرارية، فهناك من المنظمات من تعمل بموارد مالية قليلة و لكن إنجازاتها

1-2 عطية حسين افندي، المرجع السابق ص 85

كثيرة ، و يرجع ذلك إلى كفاءة و مهارة القائمين على إدارتها و ادارة الشؤون المتعلقة بالمجالات الانسانية، و من هنا ينبغي ضرورة حرص هذه المنظمات على بناء قاعدة من المؤيدين و المؤمنين برسالتها مما يعود عليها بموارد مالية ضخمة، و ذلك بدلا من التركيز على طلب الأموال حتى لا تكون أسيرة لعملية تدبير التمويل و بذلك ينصب الاهتمام في الاساس على زيادة عدد أصدقاء المنظمة المقتنعون برسالتها و الذين بامكانهم المشاركة بوقتهم و بجهودهم و خبرتهم و علاوة على أموالهم لتنفيذ أنشطتها و رسالتها التي تؤمن بها.

و بذلك يتضح بأن عملية تنمية تمويل المنظمات الدولية الغير الحكومية تتجسد من خلال احداث نوع من التطابق بين رسالة و أهداف المنظمة من جانب و الأفراد الراغبون في المساعدة من جانب آخر، حتى تكون هناك مناسبة حقيقية لإعطاء الفرصة لأفراد المجتمع من أجل المشاركة مهما كان نوعها، مما يولد الشعور بالولاء و الانتماء للمنظمة، و هذا ما يتفق مع القول بأنه لابد من وجود عملية ديناميكية تهدف إلى مساعدة الأفراد المستهدفون للتغلب على العقبات و العراقيل التي تواجههم في سبيل الوصول إلى الوضع المرغوب و الأهداف المنشودة[1]

و ذلك من خلال اعتمادها على الاستراتيجيات الممكنة في تدبير و تنمية الموارد للمنظمات الدولية الغير الحكومية و التي تتمثل أساسا في الجهود المستمرة للمنظمة و المنتظمة طوال السنة من خلال لجنة مالية أو هيكل تخطيطي دائم و ثابت بها يختص بهذه المهمة.

و كذا العملات المكثفة لتدبير الموارد التي تتم من خلال الفترات المحددة من السنة حيث يكون الناس أكثر استعدادا للمساهمة في عمل الخير و التطوع و العطاء كالمواسم الزراعية النشيطة و المناسبات الخاصة حيث تختار المنظمة مناسبة خاصة لتدبير الموارد اللازمة لعملها مثل المعارض و الحفلات و الأسواق الخيرية و المناسبات الدينية الخاصة بالمجتمع.

و بانتهاج هذه الاستراتيجيات تعدد طرق تدبير الموارد الممكن استخدامها و منها طلب التبرعات عن طريق البريد الاتصال التلفزيوني ، المقابلة الشخصية ، المناسبات الخاصة ، حملة التبرعات للوفاء بالعهد ... و غيرها.

1- عطية حسين افندي، المرجع السابق ص 86

كما تتم عملية قيام المنظمات الدولية الغير الحكومية من خلال تسويق هذه المنظمة و ذلك من خلال الاعلان عن أهداف المنظمة الغير الحكومية و النوايا و بيان قضيتها و التواصل مع الجهات الممولة.

و بصفة عامة و أجمل يمكن يمكن القول بأنه لكي يكون هناك أداء فعال و مؤثر للمنظمات الدولية الغير الحكومية يجب أن تكون هناك إدارة جيدة و فعالة و لمواجهة العراقيل و الصعوبات التي تواجه هذه المنظمة ينبغي على هذه الأخيرة أن تضع في الحسبان علاقاتها مع المنظمات الأخرى أو الدول لأن الروابط التي تجمع بين الدول أو بين المنظمات هي بمثابة محفز فعال لكل طرف حتى يقوم بأهدافه و نشاطاتها التي جاء و ظهر من أجلها[1]

1- عطية حسين افندي، المرجع السابق ص 86

الخاتمة:

و كاستنتاج و ختاما لما ذكرناه حول دراستنا للمنظمات الدولية الغير الحكومية و ظهورها كفاعل جديد في العلاقات الدولية ارتأينا إلى أن:

هذه المنظمات نشأت لتحقيق أهدافها ألا و هي تقديم المساعدات الانسانية التي تعاني من الحروب و الأزمات و مساعدة الجرحى و الأسرى و تزويدهم بالأدوية و الحاجيات الضرورية بالإضافة إلى أن هذه المنظمات تسعى بدورها لتحقيق و توفير الحاجيات للمواطنين المحتاجين مثل الصليب الأحمر و الهلال الأحمر من خلال تقديم الأكل و الملبس و المسكن مثلا لذوي الاحتياجات.

هذا ما جعل المنظمات الدولية الغير الحكومية تظهر على الساحة الدولية باعتبارها أنها منظمات أنشأها الأفراد و ليس الدول و هم على يقين بالأهداف التي أنشأت من أجلها و على هذا الأساس حظيت بمكانة خاصة من طرف معظم دول العالم و قد رافقت هذا التوجه من قبل الأوساط الدولية توجها انطلقت به المنظمات الدولية الغير الحكومية و على صعيد العالم بأسره فحاولت أن تشرح مدى الفائدة التي يمكن للمجتمع أن يجنيها فيما لو جرت الاستعانة بجهودها و أكدت على أنها تملك من مقومات النجاح ما يؤهلها لأن تكون طرفا فعالا و مؤثرا في العلاقات الدولية.

و كنتيجة خرجنا منها من خلال دراستنا هذه ارتأينا إلى أن المنظمات الدولية الغير الحكومية مثلها مثل باقي المنظمات الأخرى تعترضها عراقيل و صعوبات لمواجهة هذه الأخيرة يجب عليها أن تعزز علاقاتها الدولية و تنمي روابطها حتى تؤدي أهدافها على أكمل وجه و حتى تبقى مكانتها فعالة و مؤثرة في العلاقات الدولية.

الخاتمة

قائمة المراجع:

أ) الكتب:

1 – خليل حسين، التنظيم الدولي، المجلد الأول، النظرية العامة و المنظمات العالمية، البرامج و الوكالات المتخصصة، دار المنهل اللبناني، بيروت النويري، الطبعة الأولى. 2010

2 - عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ببن عكنون الجزائر، الطبعة الرابعة 2007

3 – محمد جاسم محمد الحماوي، دور المنظمات الدولية الغير الحكومية في حماية حقوق الانسان ن دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الازاريطة ، الاسكندرية، 2013

4 –بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الخامسة، 2004

5 – عبد الله علي جابو، المنظمات الدولية و الأحكام العامة، و أهم المنظمات العالمية و الاقليمية المتخصصة، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان ، الطبعة الأولى 2011

6 – عثمان بقتيش، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر مستغانم الطبعة الثانية، 2012

7 – عمر صدوق، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2003

8 – عصام غزاوي، و بشير شريف البرغوثي، المنظمات الدولية الغير الحكومية و حكم القانون، المملكة الاردنية الهاشمية، 2007

9 – زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات الدولية الغير الحكومية في ظل العولمة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002

10 – عطية حسن افندي، المنظمات الغير الحكومية، مدخل تنموي كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006

ب) المذكرات:

1 – بوجرود لخضر، المنظمات الدولية الغير الحكومية، و مسألة حقوق الانسان في الجزائر (1992-1995) مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية الجزائر، 2002

2 – شريفي الشريف، المنظمات الدولية الغير الحكومية و دورها في ترقية و حماية حقوق الانسان في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر جامعة تلمسان، كلية الحقوق تلمسان، 2008

ج) المواقع الالكترونية " الانترنت":

1 – المنظمات الدولية الغير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري و التطوعي 2015/4/9 http.www.humanitarianith

2 – Ga elle breton legoff- influence des organisation non gouvernementales (org sur negociation de quelques instruments) internationaux edit Y vonbalis 2001

3 – yash tendon un ponit de vue africain sur le ONG étrangéres en afriqueleures et succée l’harmatton, paris 1992

الفهرس

العنوان **الصفحة**

مقدمة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمنظمات الدولية الغير الغير الحكومية

- المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية الغير الحكومية 06

*** المطلب الأول**: التطور التاريخي للمنظمات الدولية الغير الحكومية 06

*** المطلب الثاني**: مفهوم المنظمات الدولية الغير الحكومية 10

*** المطلب الثالث**: أنواع المنظمات الدولية الغير الحكومية 16

- المبحث الثاني: خصائص و نشاطات و شروط المنظمات الدولية الغير الحكومية 18

*** المطلب الأول**: خصائص المنظمات الدولية الغير الحكومية 19

*** المطلب الثاني**: نشاطات و تأثيرات المنظمات الدولية الغير الحكومية 23

*** المطلب الثالث**: الشروط التي ينبغي توفرها للمنظمات الدولية الغير الحكومية لتقييم العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى 28

- **المبحث الثالث:** الطابع القانوني للمنظمات الدولية الغير الحكومية 29

*** المطلب الأول**: مكانة المنظمات الدولية الغير الحكومية من قبل الأمم المتحدة.....30

*** المطلب الثاني**: علاقة المنظمات الدولية الغير الحكومية في المجتمع الدولي المعاصر 35

*** المطلب الثالث**: أوجه الإختلاف بين المنظمات الدولية الغير الحكومية و المنظمات الدولية الحكومية 39

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للمنظمات الدولية الغير الحكومية: نماذج عن المنظمات الدولية الغير الحكومية على مستوى العلاقات الدولية

- **المبحث الأول:** اللجنة الدولية للصليب الأحمر 42

* **المطلب الأول**: فكرة التأسيس (تعريفها) 43

* **المطلب الثاني**: المقر و الصفة الدولية 44

* **المطلب الثالث**: هيكل اللجنة و مهامها 45

- **المبحث الثاني**: منظمة العفو الدولية 47

* **المطلب الأول**: نشأة منظمة العفو الدولية 47

* **المطلب الثاني**: أهداف منظمة العفو الدولية 48

* **المطلب الثالث**: مهام لجنة العفو الدولية 49

- **المبحث الثالث**: التحديات و العراقيل التي واجهت المنظمات الدولية الغير الحكومية 52

* **المطلب الأول**: العراقيل و الصعوبات التي تواجه المنظمات الدولية الغير الحكومية 53

* **المطلب الثاني**: أهم التحديات و الحلول 56

الخاتمة

الفهرس

قائمة المراجع